معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين

فتحي سروجي
حنين غزاونـــة

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين

فتحي سروجي
حنين غزاونة

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليلة، نعمان كنفاني (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين

فتحي سروجي
حنين غزاونة

2009

المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين

الباحثون: د. فتحي سروجي، منسق البحوث في ماس.
حنين غزاونة، باحثة مشاركة في ماس.

المراجعة والتقييم: صلاح اللحام، برنامج الغذاء العالمي.

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل وكالة التعاون الاسباني (AECID) من خلال منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2009
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

من الأسئلة التي لم يتوقف الاقتصاديون عن طرحها تكراراً ومحاولة الإجابـــة عليهـــا مراراً السؤال عن الآثار الفعلية، المقصودة وغير المقصودة، للمساعدات الغذائية علـــى اقتصاديات الدول المتلقية لهذه المساعدات. والسجال مازال على أشده بين الذين يؤكدون على وجود آثار سلبية قوية وقابلة للقياس للمساعدات الغذائية، وأولئك الذين يـــصرون على ان الآثار السلبية هي مجرد وهم ونتيجة خطأ بالقياس[1].

السؤال حول الأثر الاقتصادي للمساعدات الغذائية شائك ومعقد في واقع الأمر. ويمكن تحليل هذا السؤال على ثلاثة مستويات:

على المستوى الجزئي (المايكرو): يتطلب تقييم الأثر على هذا المستوى معلومات حول اثر المساعدات الغذائية على عرض العمل داخل الأسر وعلى حوافز الإنتـــاج وعلـــى أنماط الاستهلاك وعلى شكل ودرجة استغلال الموارد الطبيعية.

على المستوى المتوسط: يتطلب التقييم هنا دراسة اثر المساعدات الغذائية على تطـــور الأسواق، والأسعار، وعلى السلوك والمعايير التي تطبقها الوكالة التي تقـــوم بتوزيـــع المساعدات.

على المستوى الجزئي (المايكرو): يتطلب التقييم هنـــا دراســـة الأثـــر علـــى ميـــزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والتجارة الدولية وأسعار القطع.

واضح ان قائمة المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تتأثر بالمساعدات الغذائية طويلة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك اختلاف ظروف وبنى البلدان التي يتم دراستها، وتباين الفترات الزمنية، واختلاف طرق ومعايير القياس يمكننا بسهولة عندها أن نفهم أسباب التباين، لا

[1] انظر على سبيل المثال المرجع التالي الذي ينفي بشدة وجود آثار سلبية للمساعدات الغذائية:
Abdulai A. (et. Al.): Does food aid really have disincentive effects- new evidence from Sub-Sahara Africa. *World Development*, Vol. 33, Issue 10 (2005).

بل التناقض الشديد أحياناً، في نتائج الأبحاث وفي الإجابة على السؤال الأساسي: هل مساعدات الغذاء خير أم شر.

تسعى الدراسة التي بين أيدينا إلى ملاحقة اثر المساعدات الغذائية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من قصر السلاسل الزمنية المتاحة ونقص الموثوقية بالأرقام تتوصل الدراسة إلى بعض النتائج الأولية الملفتة للنظر وتقدم لها تفسيرات ممكنة ومقنعة. ولعل أهم درس توصلت الدراسة إليه هو ضرورة تحسين أوالية (ميكانيزم) استهداف الفقراء عند توزيع مساعدات الغذاء. ان سوء الاستهداف (إعطاء مساعدات لمن لا يستحقون) والتسرب (عدم وصول المساعدات لمن يستحقون) يؤدي أيضا إلى آثار سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أود هنا ان اشكر وكالة التعاون الاسباني (AECID) ومنظمة التعاون من اجل السلام الاسبانية (ACPP) على مساهمتهم في تمويل هذه الدراسة ودعم وحدة دراسات الأمن الغذائي في المعهد.

نعمان كنفاني
المدير العام

المحتويـــــــات

1- المقدمة **1**

1-1 مشكلة الدراسة 4

1-2 أهداف الدراسة 5

1-3 منهجية الدراسة 6

1-4 محددات الدراسة 6

1-5 محتوى الدراسة 8

2- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمساعدات الغذائية **9**

2-1 الإطار النظري لتأثير المساعدات الغذائية على اقتصاديات البلدان المتلقية 10

2-1-1 أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي 11

2-1-2 أثر المساعدات الغذائية على التبادل التجاري 12

2-1-3 أثر المساعدات الغذائية على الأسعار 12

2-1-4 المساعدات الغذائية مقابل المساعدات النقدية 14

2-1-5 أثر المساعدات الغذائية على البطالة 17

2-1-6 أثر المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي والفقر 17

2-2 التجارب الدولية في مجال تقديم المساعدات الغذائية 18

2-2-1 تجارب الدول الأخرى 19

2-2-2 تجربة فلسطين 22

3- واقع المساعدات الغذائية ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال عشرين عاماً 1988-2007 **25**

3-1 الإنفاق على الغذاء 25

3-2 المساعدات الغذائية إلى الأراضي الفلسطينية 27

3-2-1 تغيرات المساعدات الغذائية (1988-2007) 27

3-2-2 تركيبة المساعدات الغذائية 30

3-2-3 التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية 31

3-2-4 توزيع المساعدات الغذائية 32

3-3 الناتج المحلي الإجمالي 33
3-4 الإنتاج الزراعي 34
3-5 مستوردات الغذاء والحبوب 37
3-5-1 المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية 37
3-5-2 المستوردات الفلسطينية من الحبوب 40
3-6 الرقم القياسي للأسعار 43
3-7 البطالة 44
3-8 الفقر 46
3-9 الأمن الغذائي 48

4- تحليل أثر المساعدات الغذائية على المؤشرات الاقتصادية الكلية 53
4-1 المساعدات الغذائية والإنتاج الزراعي 53
4-2 المساعدات الغذائية وحجم المستوردات 57
4-3 المساعدات الغذائية وأسعار المواد الغذائية 58
4-4 المساعدات الغذائية ومستوى البطالة 62
4-5 المساعدات الغذائية ومستوى الفقر 65
4-6 المساعدات الغذائية والأمن الغذائي 66

5- النتائج والتوصيات 71
5-1 النتائج 71
5-2 مضامين للسياسات الاقتصادية 73

المراجـــــع 75

الملحـــــق الإحصائـــــــي 79

قائمة الجداول

جدول 1: نتائج تطبيق نموذج التوازن العام على الاقتصاد الفلسطيني 23

جدول 2: حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ونسب نموها مع ابرز التحولات السياسية والاقتصادية (1988-2007) 29

جدول 3: أهم المواد الغذائية المقدمة كمساعدات غذائية في الأراضي الفلسطينية (2007) 31

جدول 4: التركيبة الإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية المناظرة للمساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية 2007/2006 36

جدول 5: قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية (1996-2007) 39

جدول 6: قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من الحبوب (1996-2007) 41

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 1: حجم المساعدات الغذائية والقيم الاسمية لبعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007) 83

جدول 2: حجم المساعدات الغذائية ونسب بعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007) 84

جدول 3: حجم المساعدات الغذائية والقيم الحقيقية لبعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007) 85

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1:	سوق الغذاء في اقتصاد دولة ما	13
شكل 2:	أثر كل من المساعدة النقدية والغذائية على أسعار المواد الغذائية	15
شكل 3:	أثر كل من المساعدات الغذائية والنقدية على ميزانية الفئات المستهدفة	16
شكل 4:	التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية (معدل الفترة 1988-2007)	32
شكل 5:	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1988-2007)	34
شكل 6:	قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات تكاليف الإنتاج 1988-2007	35
شكل 7:	قيمة المستوردات والصادرات من المواد الغذائية (1996-2007)	40
شكل 8:	قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من الحبوب (1996-2007)	42
شكل 9 :	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك العام والغذاء (1988-2007)	44
شكل 10:	البطالة في الأراضي الفلسطينية (1988-2007)	46
شكل 11:	معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية (1995-2007)	48
شكل 12:	الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية	68

الملخص التنفيذي

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر المساعدات الغذائية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الأراضي الفلسطينية وهي، الإنتاج الزراعي، والمستوردات الغذائية، والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، والبطالة، والفقر، والأمن الغذائي. وتستخدم الدراسة قاعدة بيانات المساعدات الغذائية التي ينشرها برنامج الغذاء العالمي على موقعه الإلكتروني www.wfp.org/fais. ويتوفر في قاعدة البيانات تلك، معلومات سلسلة زمنية تتعلق بحجم المساعدات الغذائية وأنواع المواد الغذائية المقدمة والدول المانحة والمتلقية لتلك المساعدات. وبالنسبة للأراضي الفلسطينية، فإن تلك البيانات تتوفر للفترة 1988–2007. أما البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تحتاجها الدراسة، فقد تم تجميعها من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1995–2007 والجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي للفترة 1988–1994.

يلاحظ من البيانات التي استخدمتها الدراسة، تذبذب واضح في حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية. ففي حين نجد أن نسبة الزيادة في حجم هذه المساعدات يصل إلى 220% عام 2001، غير أننا نلاحظ نسبة تراجع في حجمها بنسبة 59% في العام الذي يليه مباشرة. ويمكن تفسير تلك التذبذبات بثلاثة عوامل. أولاً، عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، حيث تزداد حاجة المجتمع الفلسطيني للمساعدات في الفترات التي يتدهور فيها النشاط الاقتصادي بسبب التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. ثانياً، تقدم بعض الدول المانحة المساعدات على ضوء ظروف الإنتاج وتوفر فائض عرض يمكن تقديمه كمساعدات، وربما بدوافع سياسية أكثر منها دوافع ترتبط بالطرف المتلقي. ثالثاً، طبيعة البيانات ودقة تجميعها، فقد يؤدي العدد الكبير للدول المانحة المقدمة للمساعدات إلى إغفال إدراج مساعدات بعض الدول أو الوقوع في مشكلة الحساب المزدوج عند تجميع كميات المواد الغذائية المختلفة المقدمة كمساعدات من الدول المختلفة.

أما بالنسبة لتركيبة هذه المساعدات، فيمثل دقيق القمح النسبة الكبرى من المساعدات، حيث وصلت كمية القمح 73% من مجموع الكميات المقدمة في الأراضي الفلسطينية في العام 2007. ويأتي بعد القمح من حيث الأهمية النسبية في مجموع المساعدات الغذائية كل من الزيوت بكافة أنواعها 7%، والأرز 6%، والسكر 6%، والحمص 2.5%، والعدس 2.5%، والفول1%، والمواد الغذائية الأخرى 2%. وليس غريباً أن يتم التركيز في المساعدات على دقيق القمح، حيث يمثل الخبز المصنوع من هذا الدقيق المادة الغذائية الأساسية على الموائد الفلسطينية.

وأظهرت البيانات أن نسبة الإنفاق على الغذاء في الأراضي الفلسطينية تصل إلى حوالي 37% من مجموع الإنفاق على جميع المجموعات السلعية والخدمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة أعلى من النسب المناظرة في كل من الأردن (33%) وإسرائيل (17%).

ومن حيث التوزيع الجغرافي للمانحين، يقدم الأوروبيون حوالي نصف المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية، إذ تقدم المجموعة الأوروبية 26% من المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، كما تقدم الدول الأوروبية (كدول منفردة) ما نسبته 23% من تلك المساعدات. ويأتي بعد الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية كل من أمريكا الشمالية 25% واليابان 18% والأمم المتحدة 4% وبقية دول العالم 3%. وتقدم الدول العربية مجتمعة 1% فقط من مجموع هذه المساعدات. ويمكن تفسير ذلك بأن الدول العربية تركز على المساعدات النقدية وليس الغذائية، خاصة وأن العالم العربي ككل هو مستورد للغذاء.

ولتحليل أثر المساعدات الغذائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، تستخدم الدراسة أسلوب تحليل الانحدار لتقدير بعض النماذج القياسية لبيان أثر تلك المساعدات على كل من الإنتاج الزراعي، والأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، والبطالة، وذلك لتوفر بيانات سلسلة زمنية للفترة كاملة 1988–2007 حول هذه المتغيرات الثلاثة. ولجأت الدراسة إلى حساب معامل الارتباط بين حجم المساعدات الغذائية وكل من قيمة

المستوردات ونسبة الفقر بسبب قلة عدد المشاهدات المتوفرة، نظراً لأن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي لم يكن يصدر بيانات حول المستوردات الغذائية والفقر في الأراضي الفلسطينية. كما تستخدم الدراسة الطريقة الوصفية لدراسة علاقة حجم المساعدات الغذائية بالأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، حيث تقوم الدراسة بمراجعة نتائج تقييم الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية الذي أجرته ثلاث مؤسسات دولية وهي برنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومنظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة، حيث تم إجراء التقييم ثلاث مرات في الأعوام 2003 و2006 و2008.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نتيجة استخدام وسائل التحليل أعلاه ما يلي؛ أولاً، للمساعدات الغذائية أثر سلبي طفيف على مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية. وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات النظرية حول الموضوع، وتتفق كذلك مع كثير من الدراسات التطبيقية في بعض دول العالم منها؛ فقد أثبتت دراسة وجود أثر سلبي لمساعدات الحليب المقدمة من الاتحاد الأوروبي على إنتاج الحليب ومشتقاته في الدول المستقبلة لتلك المساعدات، كما أثبتت نتائج دراسة أخرى الأثر السلبي للمساعدات الغذائية المقدمة في أثيوبيا. وفي السياق الفلسطيني، يصعب الادعاء بأن هذا بسبب أثر المساعدات الخارجية السلبي على الأسعار وعلى الإنتاج الزراعي المحلي، نظرا لأن معظم المساعدات الغذائية هي سلع لا يتم إنتاجها محلياً. ويمكن ربط الأثر السلبي للمساعدات على الإنتاج الزراعي بالأزمات السياسية والأمنية الحادة، حيث تزداد المساعدات الغذائية غالباً في أوقات الأزمات، حيث تلجأ إسرائيل إلى أساليب متعددة منها منع التجول والإغلاق، وهو ما يؤدي أيضاً إلى انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي. أي أن العلاقة بين المتغيرين قد تكون ناتجة عن ارتباطهما مع الظروف السياسية والأمنية، وليست بالضرورة علاقة عكسية مباشرة.

ثانياً، حجم المساعدات الغذائية له علاقة طردية طفيفة مع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية. ويمكن تفسير هذه العلاقة على النحو التالي: إذا سلَمنا بأن تقديم بعض أنواع المواد الغذائية (الحبوب) كمساعدات، يمكن أن يزيد من الطلب على مواد غذائية أخرى

(اللحوم ومشتقات الألبان)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في المؤشر القياسي لأسعار المواد الغذائية. وفي السياق الفلسطيني، يمكن أن يسود مثل هذا الحال، خاصة أن تقديم المساعدات، الغذائية وغيرها، في الأراضي الفلسطينية يترافق مع أخطاء كبيرة في الاستهداف، حين يتم تقديم هذه المساعدات لأفراد وعائلات غير مستحقة، الأمر الذي يمكن أن يزيد من طلبها على المنتجات الغذائية الأخرى. وقد أشارت نتائج تقرير الفقر للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى وجود أخطاء كبيرة في استهداف الطبقات المحتاجة من الأسر الفلسطينية، فقد تبين أن أكثر من 56% من الأسر التي حصلت على مساعدات في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 هي أسر غير مستحقة.

ثالثاً، علاقة حجم المساعدات الغذائية مع معدل البطالة طردية ولكنها لا تختلف إحصائياً عن الصفر. وبذلك يمكن القول، أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى التشغيل في الأراضي الفلسطينية. ويمكن تفسير ذلك من أن المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية تكون مجانية في الغالب، مما يقلل من أثرها على التشغيل الذي من الممكن أن يزداد في حالة التركيز على الوسائل الأخرى من تقديم المساعدات كالمساعدات مقابل التعلم والتدريب.

رابعاً، العلاقة بين حجم المساعدات الغذائية وقيمة المستوردات من المواد الغذائية طردية ولكنها ضعيفة، حيث تشير نتائج الدراسة أن معامل الارتباط بين حجم المساعدات الغذائية والمستوردات من جميع المواد الغذائية 0.14. أما علاقة حجم المساعدات الغذائية بالمستوردات من الحبوب فهي علاقة سلبية ولكنها ضعيفة جداً وتكاد لا تذكر، حيث كان معامل الارتباط بينهما −0.0002.

خامساً، العلاقة بين حجم المساعدات الغذائية ونسبة الفقر، مقاسة على أساس الاستهلاك، في الأراضي الفلسطينية هي علاقة طردية ولكنها ليست قوية، حيث تشير نتائج الدراسة أن معامل الارتباط بينما 0.36. وتشير بيانات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى أن نسبة الفقر قد وصلت غل 30.3% في العام 2007، وأن أعلى

مستوى له كان في العام 2002 حين وصلت نسبة الفقر محسوبة على أساس الاستهلاك إلى 50%.

سادساً، كان تأثير المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي هامشياً، إذ على الرغم من أن نسبة الآمنين غذائيا من الفلسطينيين قد ازدادت من 29% في العام 2003 إلى 34% في العام 2006 ثم على 36% في العام 2008 مع زيادة المساعدات، وأن نسبة غير الآمنين غذائياً قد انخفضت بين عامي 2003 و2006 من 40% على 34%، إلا أن نسبة غير الآمنين عادت وارتفعت إلى 38% في العام 2008، وذلك على الرغم من الزيادة الملحوظة في حجم المساعدات خلال هذه السنوات. ومع أنه من الصعب إغفال دور المساعدات الغذائية في تحسين الأمن الغذائي، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى ضعف تأثير المساعدات الغذائية في التخفيف انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية، وقد يعود هذا الأمر إلى سوء الاستهداف وعدم الوصول لجميع الأسر التي تحتاج هذه المساعدات، ويزداد الأمر سوءاً عندما تحصل عائلات على مثل هذه المساعدات وهي ليست مستحقة.

وبناء تلك النتائج، يمكن وضع مجموعة من المضامين لسياسات يمكن إتباعها لتحسين واقع الأمن الغذائي، ومن هذه المضامين؛

أولاً، التركيز على المساعدات الغذائية ذات التوجه التنموي (الغذاء مقابل التعلم والغذاء مقابل التدريب)، خصوصاً في فترات الطوارئ.

ثانياً، تحسين معايير الوصول إلى الطبقات المستهدفة بالمساعدات الغذائية، حيث يمكن أن يؤدي عدم الاستهداف الصحيح إلى عدم تحسن الوضع الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء.

ثالثاً، التركيز على القطاع الزراعي الذي يلعب دوراً هاماً في تخفيف حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي هذا المقام، يمكن العمل على شراء المنتجات الزراعية المحلية ليتم

تقديمها كمساعدات كما هو الحال بالنسبة لزيت الزيتون. ويمكن أيضاً شـــراء بعـــض المواد الغذائية من المصنعين المحليين كشراء دقيق القمح من المطاحن الفلسطينية. وكما يمكن شراء منتجات غذائية أخرى عن طريق المستورد الفلسطيني، كما في حالة الأرز والسكر والمواد والحبوب الجافة الأخرى.

رابعاً، وضع آليات لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، خاصـــة وأن الأهـــداف الإستراتيجية التي تم وضعها تعمل على تحفيز الإنتاج المحلي وتـــساعد بالتـــالي مـــن التقليل على الاعتماد على المساعدات الغذائية من الخارج.

خامساً، العمل على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي ونموه الحقيقي، حيث تبين من نتـــائج الدراسة أنه يترك أثراً إيجابياً واضحاً على معدلات البطالة، وفي نفس الوقت فإنه يكبح جماح ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية.

سادساً، توسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالمساعدات الخارجيـــة والمتـــوفرة لـــدى وزارة التخطيط والعمل على تحديثها بشكل مستمر، حيث أن من شأن ذلك أن يساعد الباحثين في تحليل أعمق للمساعدات وآثارها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني.

1- المقدمة

تتدخل حكومات دول كثيرة حول العالم بآلية عمل الأسواق بصورة أو بأخرى. ولعل أهم صور هذا التدخل هو تقديم الدعم والمساعدة لبعض الفئات المحتاجة بين المواطنين. وفي حين أن بعض الحكومات تركز على دعم المنتجين، يركز البعض الآخر على دعم المستهلكين. وتنتشر أساليب تقديم الدعم والمساعدة بين حكومات الدول المتقدمة وحكومات الدول النامية على حد سواء، وبغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد في تلك الدول.

وتحاول دول العالم، على اختلاف درجة تقدمها وتطورها واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تحكم أداءها، أن تساهم في توفير متطلبات الحياة الأساسية لمواطنيها، أو على الأقل التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة والمهمشة في مجتمعاتها. وتستخدم هذه الدول، في غالب الأحيان، إمكاناتها الذاتية عبر موازناتها الوطنية، حيث تخصص بعض الحكومات جزءاً من الموازنة السنوية للإنفاق المباشر (أو تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة على سلع غذائية معينة) في مجال دعم أسعار السلع والمواد الرئيسة، وفي مقدمتها المواد الغذائية، لتمكين ذوي الدخول المحدودة من الحصول على هذه المواد بأسعار معقولة تتناسب مع مستويات دخولهم. وتستخدم دول أخرى، تتبنى أنظمة اقتصادية مختلفة، وسائل وأساليب غير مباشرة لدعم مواطنيها للحصول على حاجتهم من الغذاء عبر فرض رقابة على الأسعار وجودة المنتجات. ويتزايد بالتالي دور الحكومة في الدعم كلما اقتربت من النظم الاشتراكية، والنظم التي تهتم وتعنى بالرفاه الاجتماعي لمواطنيها.

ويساهم عدد من المؤسسات والجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم والمساندة في مجال الغذاء للأفراد والجماعات التي تحتاج المساعدة. وتنفذ هذه الجهات العديد من البرامج والمشاريع الهادفة لتحسين مستويات المعيشة وتمكين الفئات المستهدفة من توفير الغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية الأخرى. وعادة ما تتواجد الفئات المستهدفة في الأماكن

والتجمعات التي تشهد صراعات أو نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو ظروف اقتصادية صعبة.

وتأتي الجهود المبذولة من مختلف الجهات العاملة في مجال الأمن الغذائي في ظل أوضاع تعاني فيها الدول المستفيدة من هذه المساعدات والمعونات الغذائية من عجز مزمن في موازناتها السنوية، وتراجع مستمر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض مستويات المعيشة لمواطنيها. وتنخفض بالتالي قدرة حكومات هذه الدول على تأمين مصادر تمويل مستقرة وكافية لإنفاقها العام والذي يمكن أن تستفيد منه الفئات الفقيرة والمهمشة بالرغم من محدوديته.

وفي أوقات الأزمات، كالصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، قد تعجز الحكومة المحلية عن تقديم الدعم والمساعدة المطلوبة لمواطنيها، حيث يؤدي ذلك إلى ضغط على موازنتها التي تعاني أساسا من مشكلة العجز. وعليه، تتنادى كثير من الحكومات وبعض المؤسسات غير الحكومية حول العالم إلى تقديم مساعدات إنسانية للدولة المعنية.

وقد عانت الأراضي الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من مشاكل اقتصادية متعددة بسبب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية؛ اجتياح، ومنع التجول، ونصب الحواجز الثابتة والمتحركة، وإقامة جدار الفصل العنصري، التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. فقد انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي من مستوى 1,612 دولاراً أمريكياً عام 1999، قبل الانتفاضة مباشرة، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2002 حيث انخفضت إلى 1,070 دولاراً. ومع أن تحسناً قد طرأ على هذا المؤشر في الأعوام 2003–2005 حيث وصل إلى 1,349.2 دولار عام 2005، إلا أنه عاود الانخفاض في عامي 2006 و2007 ليتدنى إلى مستوى 1,250 وإلى 1,177 دولاراً، على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ) .

وخلاصة القول، أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 لم تعد إلى نفس مستوى عام 1999، بل إن مستواها في عام 2007 لا يساوي إلا 73% فقط من

مستواها عام 1999. وتشير الدلائل من خلال البيانات الربعية للأرباع الثلاثة الأولى من العام 2008 إلى أن حصة الفرد من الدخل المحلي الإجمالي تساوي 71% من مستواها في عام 1999 (ماس، 2009أ).

وكما تشير مسوحات القوى العاملة في فلسطين إلى أن معدل البطالة قد ارتفع من 11.8% عام 1999 إلى 21.5% عام 2007 مروراً بمعدل 36.2% عام 2001 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ب). أما البيانات المتعلقة بالفقر، فتشير إلى أن نسبة الفقر في فلسطين حسب معدلات الإنفاق تصل إلى 30.3% عام 2007، بعد أن كانت لا تتعد 20.3% عام 1998 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ج).

وعلى ضوء هذه الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية، تنادت العديد من الحكومات العربية والأجنبية والعديد من المؤسسات الدولية وغير الحكومية لتقديم المساعدات للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الشعب الفلسطيني، وما زال، بسبب الممارسات القمعية الإسرائيلية. وفي عام 2007، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,495 منظمة ، منها 669 تعمل في مجال المساعدات الغذائية. وتقدم 574 مؤسسة من هذه المؤسسات مساعدات غذائية مجانية، و63 مؤسسة تقدمها مقابل تدريب، و32 مؤسسة تقدمها مقابل عمل. (المالكي وآخرون، 2007).

وقد كان هذا العدد الكبير من المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الغذائية (ما يقارب 50% من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية) دافعاً رئيسياً لمعهد ماس لدراسة أثر المساعدات الغذائية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني. وقد قام المعهد مؤخراً بإعداد دراسة حول المساعدات العينية مقابل النقدية على مستوى الاقتصاد الجزئي عن طريق دراسة عينة من العائلات الفلسطينية (ربضي ومطرية، 2009). وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية ستقتصر على دراسة أثر المساعدات الغذائية دون النقدية نظراً لصعوبة تحديد وتجميع المساعدات النقدية. فقد قام فريق

البحث بمجموعة من الاتصالات مع وزارة التخطيط، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والأونروا وتبين أنه من الصعب تحديد قيمة المساعدات النقدية المباشرة المقدمة للمستفيدين. فعلى سبيل المثال، فقد توفر لدى وزارة التخطيط بيانات على مستوى قطاع خلق فرص عمل إلا أنه كان من الصعب تحديد ما إذا كان الدفع نقداً أم عينياً، كما أنه كان هناك تخوف من حصول تكرار للبيانات في حال الحصول عليها من وزارتين أو أكثر.

1-1 مشكلة الدراسة

تشكل المساعدات الغذائية المقدمة للفلسطينيين مصدراً مهماً لشرائح واسعة من الفلسطينيين. وتعتمد هذه الشرائح على تلك المساعدات لتغطية احتياجاتها من الغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية الأخرى. وتشير البيانات المتوفرة، إلى أن عدد الفلسطينيين الذين يتلقون مساعدات غذائية في العام 2009 قد بلغ 1.9 مليون شخص (حوالي نصف عدد السكان البالغ 3.9 مليون في نفس العام). ويتلقى هؤلاء الأشخاص المساعدات إما عن طريق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تقدم المساعدات الغذائية لحوالي 1.1 مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو عن طريق برنامج الغذاء العالمي الذي يقدم المساعدات لغير اللاجئين ويبلغ عددهم 809 آلاف شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونظراً لوجود عدد آخر من المنظمات الأهلية المحلية وغير المحلية التي تقدم مساعدات غذائية أيضاً، فإن الأرقام الفعلية لعدد المتلقين للمساعدات الغذائية تزيد وبكل تأكيد عن هذه الأرقام (ماس، 2009).

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون، وانعكاسها في اتساع دائرة الفقر والعوز لهذه المساعدات، فمن المتوقع أن تستمر حاجة بعض فئات المجتمع الفلسطيني لهذه المساعدات. بل إن حجم المساعدات المقدمة لا يعتبر كافياً للاستجابة للطلب المتنامي والحاجة المتزايدة من قبل المستفيدين من هذه المساعدات. كما يشوب عملية

تقديم المساعدات إشكاليات تتعلق بعدم انتظام واستمرار تدفق هذه المساعدات، وارتباطها إلى حد كبير بالتطورات الحاصلة على العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولمّا كان معظم هذه المساعدات يأتي عبر الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية والإقليمية المانحة، ويتم إدارتها محلياً عبر مؤسسات حكومية وأهلية محلية أو دولية، فقد بات من المهم دراسة تأثيراتها على مستوى الاقتصاد الكلي، واقتراح مجموعة من الوسائل والآليات التي يمكن أن تساهم في زيادة فاعليتها وتعظيم حجم استفادة الفلسطينيين منها.

1-2 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة بشكل عام إلى البحث في أثر المساعدات الغذائية المقدمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية المختلفة في الأراضي الفلسطينية. كما تسعى الدراسة إلى الخروج بتوصيات تفيد الجهات ذات الصلة حول الطريقة المثلى لتقديم المساعدات وتعزيز كفاءة استخدامها.

وبصورة أكثر تحديداً، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف تطور حجم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية مع مرور الزمن؟ وما هي المواد الغذائية التي تحتويها رزمة المساعدات؟ ومن أي دول تأتي هذه المساعدات؟
2. هل يؤثر حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ كالإنتاج الزراعي، والمستوردات الغذائية، والأسعار، والتشغيل؟
3. ما أثر هذه المساعدات على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية خصوصاً على معدلات الفقر والأمن الغذائي؟

1-3 منهجية الدراسة

تمزج منهجية الدراسة بين الأسلوب الإحصائي الوصفي والأسلوب الإحصائي الاستدلالي للوصول إلى النتائج المرجوة. وتميل الدراسة إلى استخدام الأسلوب الوصفي في وصف بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وحجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية خلال عشرين عاماً 1988-2007، بينما تستخدم الأسلوب الاستدلالي، تحليل الانحدار (Regression Analysis) على وجه التحديد، لبيان أثر المساعدات الغذائية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية، تلك البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1988-2007 التي يوفرها برنامج الغذاء العالمي (International Food Aid Information System: Interfais). أما البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، فقد تم تجميعها من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1994-2007، فيما تم الحصول على البيانات للفترة 1988-1993 من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي. وقامت الدراسة بتوحيد سنوات الأساس لجميع الأرقام القياسية للأسعار للفترة قيد الدراسة، وذلك باستخدام سنة 1996 كسنة أساس.

وقد تم اختيار هذه الفترة تحديداً، 1988-2007، لثلاثة أسباب يمكن إجمالها بما يلي: أولاً، توفر بيانات حول حجم المساعدات الغذائية لهذه الفترة، ثانياً، شمول هذه الفترة لسنوات الانتفاضتين الأولى والثانية. ثالثاً، إطالة الفترة الزمنية لزيادة عدد المشاهدات اللازمة لغايات تحليل الانحدار.

1-4 محددات الدراسة

واجهت الدراسة بعض المحددات والصعوبات، يمكن إجمالها في ثلاثة عوامل هي، التذبذب الكبير في حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية وجودة تلك

البيانات، ومحاذير استخدام أسلوب تحليل الانحدار، إضافة إلى محاذير استخدام أسلوب تحليل الارتباط.

وقد تم ربط التذبذبات في حجم المساعدات الغذائية بثلاثة عوامل يمثل كل واحد منها محددا بحد ذاته. أولاً، عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية فتزداد حاجة المجتمع الفلسطيني للمساعدات في نفس الفترات التي يتدهور فيها النشاط الاقتصادي بسبب التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. ثانياً، تقدم بعض الدول المانحة المساعدات على ضوء ظروف الإنتاج وتوفر فائض عرض يمكن تقديمه كمساعدات، وربما بدوافع سياسية أكثر منها دوافع ترتبط بالطرف المتلقي. ثالثاً، طبيعة البيانات ودقة تجميعها، فقد يؤدي العدد الكبير للدول المانحة المقدمة للمساعدات إلى إغفال إدراج مساعدات بعض الدول أو الوقوع في مشكلة الحساب المزدوج عند تجميع كميات المواد الغذائية المختلفة المقدمة كمساعدات من الدول المختلفة.

إضافة إلى ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالمساعدات لا تعطي تفصيلات حول نوعية المواد الغذائية المقدمة كمساعدات. لذلك، فإن الدراسة ستغفل الحديث عن نوعية الغذاء المقدم كمساعدات في الأراضي الفلسطينية.

أما المحدد المهم الثاني، فيتمثل في استخدام تحليل الانحدار والمبالغة في الاعتماد على النتائج في عملية التفسير. ويذكر الاقتصاديون القياسيون (Econometricians) العديد من المشاكل التي يمكن أن تواجهنا في بناء وتقدير النماذج القياسية وتفسيرها. نذكر ثلاثاً منها على سبيل المثال لا الحصر. أولاً، عدم صحة أو عدم اكتمال النموذج القياسي قيد البحث. ثانياً، عدم صحة وحدات القياس، خاصة أثناء عملية التجميع (Aggregation). ثالثاً، عدم صحة البيانات نفسها خاصة عندما تقيس ما لا يراد قياسه (Griliches, 1985).

وأما بالنسبة للمحدد الثالث وهو استخدام تحليل الارتباط، فلا بد من الإشـــارة إلـــى أن معامل الارتباط لا يشير بأي حال من الأحوال إلى علاقة السبب والأثر بين المتغيرات قيد الدراسة، وإنما كل ما يشير إليه هذا المعامل هو قوة ارتباط دون تحديد المتغير الذي يسبب الآخر. كما أن علاقة الارتباط قد تظهر صدفة، أو نتيجة لأن كل من المتغيـــرين يرتبط بعلاقة مع متغير ثالث. وأخيراً، فإن معامل الارتباط البسيط يفترض أن العلاقـــة بين المتغيرين خطية، ولكنها قد لا تكون كذلك (Koutsoyiannis, 1977).

1-5 محتوى الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول. فإضافة إلى الفصل التمهيدي هذا، والذي يبين مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، يتناول **الفصل الثاني** مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمساعدات الغذائية، حيث يتناول آلية تأثير المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي والأسعار والفقر والعمالة والاستيراد واستهلاك الفرد من الغذاء من ناحية نظرية. ويستعرض الفصل كذلك، أهم النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة وأهم التجارب الدولية في مجال تلقي المساعدات الغذائية والتأثيرات المترتبة عليها. ويتطرق **الفصل الثالث** لواقع الاقتصاد الفلسطيني خلال عشرين عاماً، ويركز بشكل خاص على تطور المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية نفسها. أما **الفصل الرابع**، فيسعى إلى تحليل أثر المساعدات النهائي على الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (قيمة الإنتاج الزراعي، ومستوردات الغذاء، وأسعار المواد الغذائية، والفقر، والبطالة، والأمن الغذائي)، وذلك من خلال بناء نماذج قياسية لتحليل أثر المساعدات الغذائية على كل من هذه المؤشرات. وختاماً، يعرض **الفصل الخامس** عدداً من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير آليات تقديم المساعدات الغذائية للفلسطينيين، وتعظيم الاستفادة من المساعدات المقدمة وصولاً إلى تحقيق الغاية والهدف الرئيس من تقديم المساعدات والمتمثل بتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على صحة وسلامة الفرد.

2- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمساعدات الغذائية

لعل تاريخ المساعدات الغذائية في عصرنا الحالي يعود إلى القانون الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1954، والمتعارف عليه باسم "القانون العام رقم 480" (PL 480). حيث دعا هذا القانون تحت شعار "غذاء من أجل السلام" إلى استخدام مساعدات الغذاء الأمريكية المجانية في أنحاء العالم لتحقيق ستة أهداف رئيسية، وهي: مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم، والتوسع في التجارة الدولية، وتطوير وتوسيع سوق صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الزراعية، وتشجيع المشاريع الخاصة والمشاركة الديمقراطية، وتحويل الفائض من السلع الأمريكية إلى دول أجنبية، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة (Public Law 480).

وقد جرت مناقشات واسعة في أوساط الأكاديميين والباحثين لتقييم أثر المساعدات الغذائية على البلدان المتلقية من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، ومساهمة هذه المساعدات في تحقيق الأمن الغذائي. وارتأى الكثير منهم أن المساعدات النقدية أفضل من المساعدات الغذائية. فيرى بيرنسايد ودولار (Burnside and Dollar, 2000) أن تأثير المساعدات الغذائية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المتلقية محدود جداً ومرتبط إلى درجة كبيرة بعوامل سياسية بحتة. وقد أعطى المخلافي (2008) مثالاً على ذلك متمثلاً بالعلاقات التجارية في مجال القمح بين الولايات المتحدة ومصر في الستينيات، حيث كانت مصر حتى عام 1961 تستورد حاجتها من القمح من الولايات المتحدة استناداً للقانون المذكور المتعلق بتصدير فائض السلع الغذائية الأمريكية إلى الدول النامية. ولكن المساعدات الغذائية الأمريكية إلى مصر انقطعت حال نشوب خلاف سياسي حاد بين النظام المصري آنذاك والولايات المتحدة في 1964.

أما باريت ومكسويل (Barrett and Maxwell, 2005)، فيجادلان أن فشل المساعدات الغذائية في تحقيق أهدافها في كسر حلقة الفقر في معظم البلدان النامية، يكمن في فشل هذه الدول في حسن اختيار الفئات المستهدفة.

لا زال نطاق تأثير برامج المساعدات الغذائية على مستوى الاقتصاد الكلي محل جدل كبير. ويذكر بعض الاقتصاديين أمثال كلاي (Clay, 1996)، أن برامج الدعم الغذائي الممولة من الاتحاد الأوروبي خدمت الطبقة الوسطى من المجتمعات المتلقية لهذه البرامج ولم تستطع الطبقات الفقيرة الاستفادة منها. كما وجد ماكليلاند (McClelland, 1998) أن برامج الدعم الغذائي الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها التأثير المرجو في محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الدول المتلقية لها.

يرى أوكوس (Awokuse, 2006) أن مجمل أداء وفعالية برامج المساعدات الغذائية خلال العقود السابقة كان تحت رهن واضعي السياسات والمحللين للمساعدات الغذائية. فمنذ إنشاء برامج المساعدات الغذائية، دارت هناك مناقشات بين المحللين حول دوافع وتأثير الجهات المانحة للمساعدات الغذائية على اقتصاديات الدول المتلقية. ركز بعض المحللين على الآثار الإيجابية لبرامج المساعدات الغذائية، وأكدوا على فعالية هذه البرامج في تحقيق أهدافها. ويسلط هؤلاء المحللون الضوء على المساهمات الإيجابية للمساعدات الغذائية في حالات الكوارث والإغاثة. في المقابل، هناك العديد من المحللين الذين يرون بأن المساعدات الغذائية غير فعالة نتيجة ارتباطها بتكاليف نقل ومواصلات عالية (Clay *et al*, 1998). وفيما بين هذين النقيضين، يدعو باريت وماكسويل (Barrett and Maxwell, 2005) إلى الاعتراف بالمساهمات الإيجابية للمساعدات الغذائية في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلا أن المشكلة من وجهة نظرهما تكمن في عدم تبني استراتيجيات جديدة ومحسنة لتقديم المساعدات الغذائية لتصبح أكثر فعالية في تحقيق أهدافها.

2-1 الإطار النظري لتأثير المساعدات الغذائية على اقتصاديات البلدان المتلقية

نجمل في هذا الجزء الأدبيات التي تناولت أثر المساعدات الغذائية – من الناحية النظرية – على اقتصاديات الدول المتلقية من حيث أثرها على الإنتاج الزراعي، والتبادل التجاري، والأسعار، والبطالة، والفقر، والأمن الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أن

معظم الأدبيات التي تناولت موضوع أثر المساعدات الغذائية كانت تناقشها بالمقارنة مع المساعدات النقدية، لذا سيتم مراجعة النظرية الاقتصادية لأثر المساعدات الغذائية بالمقارنة مع المساعدات النقدية على اقتصاد الدول المتلقية.

2-1-1 أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي

أشارت العديد من الدراسات إلى الأثر السلبي (المحبط) للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في الدول المتلقية لهذا الدعم. فقد تتجنب الدول المتلقية للدعم الغذائي أحياناً سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتحسس لها المواقف السياسية، خاصة مع الدول المانحة لهذه المساعدات، مثل عدم اتخاذ أي سياسة إحلال للإنتاج المحلي مكان السلع المستوردة من هذه الدول، فيؤدي هذا إلى تراجع في حوافز الاستثمار في القطاع الزراعي. فعلى سبيل المثال، أضر دعم الاتحاد الأوروبي لمسحوق الحليب سلباً بصناعات الألبان المحلية في كثير من الدول المتلقية لهذا الدعم (Awokuse, 2006). وعلى الرغم من الدراسات التي أكدت الأثر السلبي للدعم الغذائي على الإنتاج الزراعي وأسعاره (يعطي الجزء 3.1.2 من هذا الفصل تفصيلاً أثر المساعدات الغذائية على الأسعار)، فإن هناك مجموعة من الدراسات التي قللت من هذا الأثر. أشار ليفي (Lavy, 1990) إلى أن الدعم الغذائي له أثر إيجابي على الإنتاج المحلي الزراعي والأسعار في حالة كون هذا الدعم مكملاً للحبوب المنتجة محلياً. أما شولتز (Shualtz, 1960) فقد أشار إلى مجموعة من الافتراضات الضمنية التي تحبط أثر المساعدات الغذائية، والتي تتلخص فيما يلي:

- ✧ اقتصاد الدولة المتلقية للمساعدات الغذائية اقتصاد مغلق والأسعار فيه تتحد محلياً بدون أي تأثير من اقتصاد خارجي ولا من أي تدخل حكومي.
- ✧ سلة الدعم الغذائي متطابقة مع سلة الإنتاج والاستهلاك المحلي.
- ✧ المساعدات الغذائية لا تستهدف أغلب الفئات الفقيرة وغير الآمنة غذائياً.

ويشدد شولتز أنه في حال توافر هذه الافتراضات، فإن أي دعم غذائي سوف يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والأسعار المحلية. إلا أن هذه الافتراضات على الأغلب غير واقعية، وبالتالي يصعب تعميم الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج والأسعار.

2-1-2 أثر المساعدات الغذائية على التبادل التجاري

كان أثر المساعدات الغذائية على التبادل التجاري الغذائي أيضاً محل جدل في أوساط الباحثين. وتركز الجدل فيما إذا كانت هذه المساعدات تحل مكان واردات الدول المتلقية للمساعدات الغذائية أم مكملة لها. وأشارت دراسة باريت (Barrett, 2002) إلى أن الدول المتلقية للمساعدات الغذائية تحل هذه المساعدات محل وارداتها بنسبة 60-80% من السلع الغذائية التي تستوردها. وتتفق هذه النتيجة مع مجموعة من الدراسات الأخرى مثل (Von Braun and Huddleston, 1988) و(Clay *et al.*, 1998). وبناءً على هذا الاستنتاج، يشير باريت إلى أن آلية التوزيع المثلى للدعم الغذائي تلعب دوراً محورياً في تحديد ما إذا كان الدعم الغذائي يحل مكان الواردات التجارية من السلع الغذائية للدول المتلقية للدعم. بمعنى، أنه إذا كان الدعم الغذائي يستهدف الفئات المهمشة والفقيرة من المجتمع، فإن ذلك يرفع احتمالية أن يكون هذا الدعم إضافياً للواردات من السلع الغذائية التجارية، وليس استعاضة عنها.

كما قامت منظمة التجارة الدولية بتحديد مجموعة من الوسائل التي تحد من سوء استخدام المساعدات الغذائية لأهداف تجارية، ومن هذه الوسائل؛ أولاً، توقف الدول المقدمة للمساعدات الغذائية عن استخدامها كطريقة للتخلص من فوائض إنتاجها الزراعي. ثانياً، إلغاء دعم الصادرات الزراعية في الدول المرسلة للمساعدات الذي يسبب في العادة حافزاً على زيادة الإنتاج، وبالتالي خلق فوائض اصطناعية تؤدي إلى زيادة المساعدات. ثالثاً، تحديد حجم الدعم الداخلي للمزارعين الذي يؤثر على حجم الإنتاج، وبالتالي حجم المساعدات الغذائية.

2-1-3 أثر المساعدات الغذائية على الأسعار

إن الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على كل من الإنتاج الزراعي والتبادل التجاري اللذان ورد ذكرهما سابقاً يأتي عبر قنوات الأسعار. حيث أن توفر المساعدات الغذائية يقلل الطلب على الغذاء من السوق (سواء المنتج محلياً أو المستورد) بالنسبة للفئات المستفيدة من المساعدات الغذائية وبالتالي يؤدي إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية في

السوق. وفي حال كانت السلة الغذائية للمساعدات الغذائية مشابهة للإنتاج المحلي، فإن ذلك يؤدي إلى قلة الطلب على الإنتاج المحلي وبالتالي انخفاض أسعاره على المدى القصير، وإلى تقليل حوافز الاستثمار في الإنتاج المحلي على المدى الطويل. كذلك الأمر بالنسبة للتبادل التجاري، حيث أن توفر المساعدات الغذائية يؤدي إلى قلة الطلب على السلع المستوردة المشابه للمساعدات الغذائية وبالتالي انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة المتوفرة في السوق الذي يؤثر سلباً على المستوردين والبائعين. ولتوضيح ذلك انظر شكل 1. يمثل شكل 1 العرض والطلب على الغذاء (المنتج محلياً أو المستورد) في اقتصاد دولة ما، حيث تمثل النقطة E_0 نقطة التوازن الأصلية لتكون الكمية المطلوبة من الغذاء X_0 عند سعر P_0. وفي حال توفر المساعدات الغذائية، فإن الطلب على الغذاء من السوق سوف يقل (لأن الغذاء متوفر من المساعدات). ويؤدي هذا إلى انتقال منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية في السوق، وبالتالي سيؤثر سلباً على المنتجين والبائعين المحلين وعلى حوافز الإنتاج.

شكل 1: سوق الغذاء في اقتصاد دولة ما

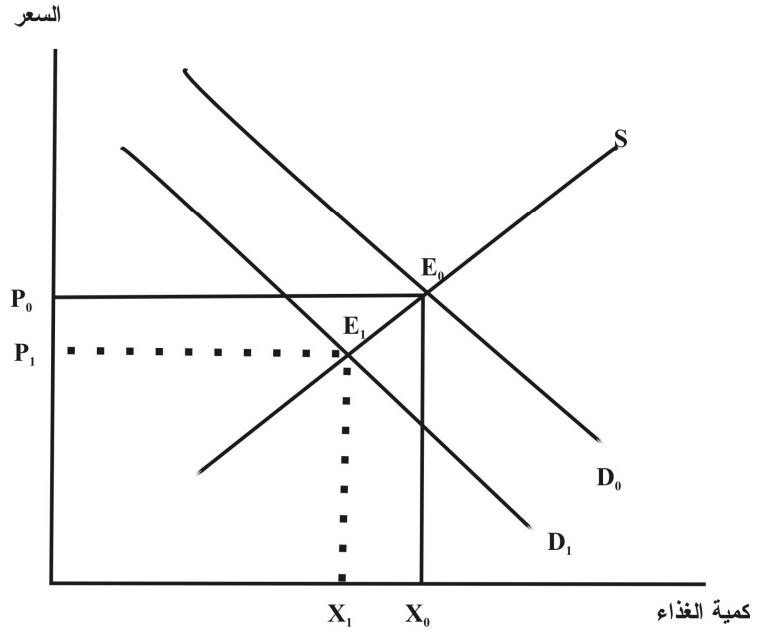

2-1-4 المساعدات الغذائية مقابل المساعدات النقدية

إن معظم الأدبيات التي تناولت موضوع أثر المساعدات الغذائية كانت تناقشها بالمقارنة مع المساعدات النقدية. فقد قام باسو (Basu, 1996) بناء نموذج اقتصادي مبسط (عُرف بنموذج باسو) لدراسة أثر المساعدات الغذائية مقارنة مع المساعدات النقدية، حيث افترض برنامج إغاثي واحد يفيد المستفيدين إما نقداً أو غذاءً. يمثل شكل 2 سوق الغذاء، حيث منحنى العرض (S) ومنحنى الطلب (D) الذي يواجه المستفيدين من برنامج العمل مقابل الغذاء (أي دفع أجور للعاملين في برامج التشغيل على شكل رزم غذائية) وبرنامج العمل مقابل النقد (أي دفع أجور نقدية). يمثل التوازن الأول E_0 الوضع قبل تنفيذ أي من هذين البرنامجين، حيث يستهلك المستفيدون X_0 من الغذاء عند سعر P_0. لنفترض أن كمية الغذاء هذه غير كافية، لذلك قرر القائمون على برنامج العمل مقابل الغذاء تقديم كمية X من الغذاء كأجر مقابل عملهم. ويؤدي هذا إلى زيادة المعروض من الغذاء من S إلى S_1. وبما أن الفئات المستفيدة هي غالباً من الفئات الفقيرة المهمشة والتي تعيش في ظروف المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، فإن هذه الزيادة في العرض من وجهة نظر باسو، ستقابلها زيادة في الطلب بنفس الكمية X لينتقل منحنى الطلب من D إلى D_1 . أي أن برنامج العمل مقابل الغذاء أدى إلى انتقال التوازن من E_0 إلىE_1. يعكس التوازن الجديد زيادة في كمية الغذاء المستهلكة بدون زيادة أسعارها. أي أن المساعدات الغذائية تؤدي إلى زيادة استهلاك الأفراد من المواد الغذائية دون أي تأثير على الأسعار.

أما إذا تقرر إعطاء المستفيدين أجورهم نقداً بما يوازي قيمة الغذاء في الحالة الأولى، فإن هذه العملية ستؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية من D إلى D_2. أي انتقال التوازن من E_0 إلى E_2، حيث تزداد كمية الغذاء المستهلكة ولكن عند مستوى سعر أعلى منه قبل تطبيق البرنامج. يظهر من هذا التحليل المبسط أن برنامج العمل مقابل الغذاء لا يؤدي إلى تراجع في وضع الفقراء غير المستفيدين من البرنامج، حيث لا ترتفع الأسعار كما هو الحال في برنامج العمل مقابل النقد.

شكل 2: أثر كل من المساعدة النقدية والغذائية
على أسعار المواد الغذائية

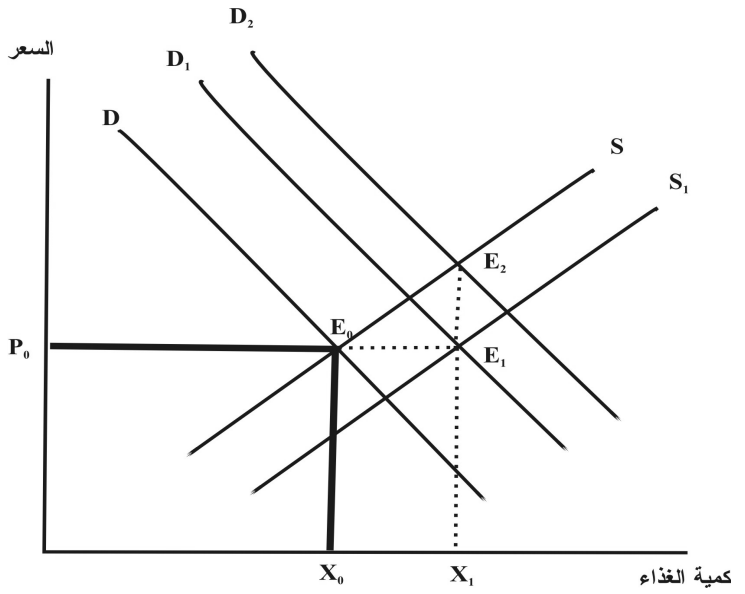

المصدر: باسو، (1996).

يبالغ التحليل السابق بدور الغذاء كأجر مقابل النقد ويقلل من أثر المساعدات النقدية في تحقيق الرفاه الاجتماعي، حيث يوجد عيبان جوهريان لهذا التحليل المبسط كما أشار باسو (1996)؛ أولهما، أنه لم يأخذ بعين الاعتبار فروقات تكاليف إتمام المبادلات التجارية (Transaction Cost) بين البرنامجين؛ وتشمل هذه التكاليف تكاليف النقل والتخزين والتعاقد والتأخر في التسليم. ولا شك أن هذه التكاليف تكون أعلى في برامج العمل مقابل الغذاء، خاصة إذا اشترطت الجهة المانحة أن يكون الغذاء المقدم كمساعدات مستورد من إنتاجها المحلي. ثانياً، لم يأخذ التحليل بعين الاعتبار أن تغيرات العرض والطلب في أي نوع من أنواع الغذاء سوف يؤدي إلى تغيرات في سوق الأنواع الأخرى من الأغذية أو حتى أسواق مستلزمات إنتاج هذه الأغذية. وتوصل باسو (1996) إلى أن ترجيح أثر المساعدات الغذائية على النقدية غير دقيق، إذ أن هناك العديد من العوامل الخارجية والسياسات التي تؤثر في أثر كل من المساعدات الغذائية والنقدية على اقتصاد الدول المتلقية للمساعدات.

ويمكن تطبيق مفاهيم اقتصادية أخرى لمعرفة أثر المساعدات الغذائية بالمقارنة مع المساعدات النقدية على الأسر المستفيدة (على مستوى الاقتصاد الجزئي) وهي خط الميزانية (Budget line). يبين شكل 3 أثر كل من المساعدات الغذائية والنقدية على الفئات المستهدفة. يعكس الخط AB ميزانية الأسر قبل حصولهم على أي نوع من المساعدات، حيث تستهلك الأسرة كمية B من الغذاء وكمية A من السلع الأخرى. عند توفير مساعدات غذائية لهذه الأسرة، فإن استهلاكها من الغذاء سيصبح OE بدلاً من OB. وعلى افتراض أنه لن يحدث أي تغيير على الاستهلاك من السلع الأخرى[2]، فإن ميزانية الفئات المستهدفة من المساعدات الغذائية هي ACE، حيث تمثل المسافة AC حجم المساعدات الغذائية المقدمة. أما في حالة المساعدات النقدية، فإن استهلاك الأفراد من الغذاء والسلع الأخرى سيزداد ليصبح خط الميزانية الجديد هو DCE. حيث أن المساعدات النقدية توفر خيارات أفضل وحرية أكبر لاختيار خلطة الاستهلاك المرغوبة والتي لا يمكن أن توفرها المساعدات الغذائية.

شكل 3: أثر كل من المساعدات الغذائية والنقدية على ميزانية الفئات المستهدفة

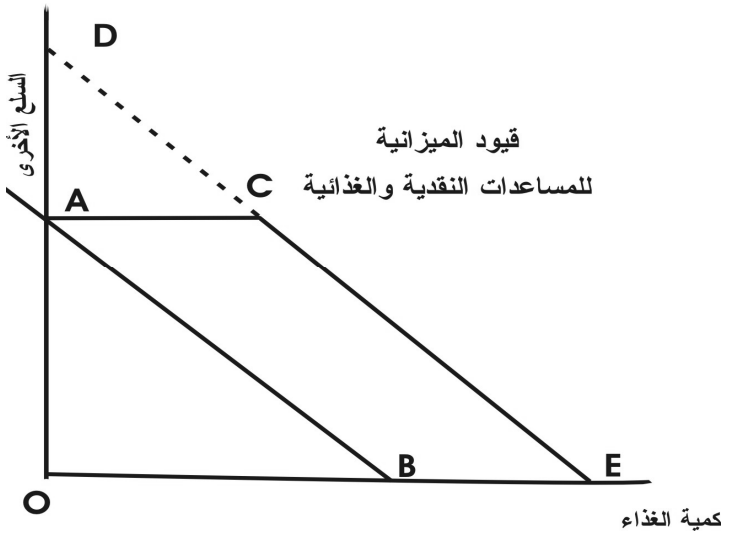

[2] على افتراض أن الأسر المستفيدة لا تستطيع بيع المساعدات الغذائية المجانية التي تتسلمها.

في هذه النظرية، نرى أن هناك تفضيلاً للمساعدات النقدية على المساعدات الغذائية. ومن المعلوم، أن النظرية الاقتصادية تضع بعض الافتراضات التي يمكن أن لا تتحقق على أرض الواقع دائماً. لذا، سنعرض في الجزء 6.2 من هذا الفصل بعض التجارب الدولية في مجال المساعدات الغذائية وأثرها على اقتصاد الدول المتلقية، لاختبار مدى انطباق النظرية الاقتصادية على الواقع الفعلي.

2-1-5 أثر المساعدات الغذائية على البطالة

ركّزت معظم الأدبيات التي تناولت في تحليلها لأثر المساعدات الغذائية على البطالة، على طبيعة وشكل المساعدات الغذائية، فيما إذا كانت مقدمة مجاناً أو مقابل عمل. فقد قام أوساكوي (Osakwe, 1998) ببناء نموذج لاقتصاد صغير حر لمعرفة أثر المساعدات الغذائية على كل من البطالة، والأمن الغذائي والرفاه. وقد ميز في تحليله بين المساعدات الغذائية فيما إذا كانت مقدمة مجاناً أم مقابل عمل. وبيّن أن برامج المساعدات الغذائية المجانية على علاقة طردية مع البطالة، حيث تزيد نسبة البطالة كلما زاد حجم المساعدات الغذائية المجانية. ويفسر أوساكوي ذلك؛ في أن مثل هذه البرامج تخلق اعتمادية لدى المستفيدين وتقلل من بحثهم عن عمل. أما في برامج المساعدات الغذائية مقابل عمل، فيكون أثر هذه البرامج إيجابياً على البطالة، حيث أن برامج المساعدات الغذائية مقابل العمل تخلق فرص عمل، وتقلل بالتالي من نسب البطالة. وقد دعمت معظم الدراسات التطبيقية هذه النظرية؛ حيث توصلت إلى أن للمساعدات الغذائية مقابل عمل دوراً إيجابياً واضحاً في تقليل نسب البطالة، كما سيتضح من الجزء 2.2 من هذا الفصل.

2-1-6 أثر المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي والفقر

بعيداً عن أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج المحلي، فلا شك أنها تلعب دوراً مهماً في محاربة سوء التغذية والفقر من خلال زيادة استهلاك الغذاء على مستوى الأسر الفقيرة. وقد بقي أثر المساعدات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل

موضوع جدل في أوساط الأكاديميين. ففي الوقت الذي أشارت فيه مجموعة من الدراسات إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه المساعدات الغذائية في تقليل مشكلة سوء التغذية والفقر في المدى القصير (Barrett and Maxwell, 2005)، إلا أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي أشارت إلى ضعف الدليل الذي يؤكد هذا الأثر في المدى الطويل. فقد قام بيتون وجاسيمي (Beaton and Ghassemi, 1982) بدراسة أثر المساعدات الغذائية على تقليل سوء التغذية، وأشارت نتيجة هذه الدراسة إلى أنه، مقارنة بتكلفة هذه المساعدات، فإن أثرها على سوء التغذية في المدى الطويل يبقى محدوداً.

كما بينت نظرية خط الميزانية التي ورد ذكرها سابقاً، أنه رغم أن المساعدات الغذائية تزيد كمية المواد المستهلكة من المواد الغذائية، إلا أن المساعدات النقدية توفر خيارات أفضل للفئات المستهدفة، وبالتالي تحد من الفقر. وبما أن المساعدات الغذائية غالباً ما تستخدم في الترويج لتحسين الأمن الغذائي، فقد قام كلاي وآخرون (Clay *et al*, 1998) بإجراء مسح حول حقيقة فعالية المساعدات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. وبينت نتائج مسحهم أن المساعدات الغذائية ذات فعالية في المدى القصير؛ خاصة في وقت المجاعات والكوارث، أما فعالية هذه المساعدات في تحسين التغذية، فمن الصعب إثباته.

وبشكل عام، فإن معظم الأدبيات المتعلقة بأثر المساعدات الغذائية تفتقر إلى جواب شافٍ وصريح. وبلغة هولت (Holt, 1983)، فإن الأدبيات المتعلقة بالمساعدات الغذائية لم تثبت أي حالة واضحة 'cut-and-dried case'.

2-2 التجارب الدولية في مجال تقديم المساعدات الغذائية

تعطي تجارب الدول الأخرى في مجال تقديم المساعدات الغذائية وتلقيها صورة أوضح عن أثر هذه المساعدات على اقتصاديات الدول المتلقية. لذا، نعرض في هذا الجزء تجارب مجموعة من الدول النامية في مجال تلقي المساعدات سواء في أفريقيا أو آسيا،

وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. كذلك سنقوم بمراجعة الدراسة التطبيقية لمسيليا وبور (Missaglia and Boer, 2004) حول أثر المساعدات الغذائية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني.

2-2-1 تجارب الدول الأخرى

تعد التجربة الأثيوبية من أغنى التجارب في مجال المساعدات الغذائية، حيث تعتمد أثيوبيا في اقتصادها على الإنتاج الزراعي، وبما أن هذا البلد شهد العديد من الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى النزاعات السياسية التي أثرت على إنتاجه الزراعي، فإن ذلك أدى إلى زيادة اعتماده على المساعدات الغذائية. وصل مجموع حجم المساعدات الغذائية في أثيوبيا إلى 10 ملايين طن خلال الفترة 1984-1998 (IFPRI and WFP, 2003). وبالمعدل وصلت كمية المساعدات الغذائية السنوية إلى 760,000 طناً/سنة خلال الفترة 1993-2003، حيث مثَّل العام 1996 أقل كمية مساعدات (156,000 طناً) نتيجة المحصول الزراعي الجيد خلال ذاك العام، بينما كان أعلى حجم للمساعدات خلال العام 2000 حيث ارتفع إلى أكثر من 1.3 مليون طن (Gelan, 2006).

أثار زيادة اعتماد أثيوبيا على المساعدات الغذائية تساؤلات عديدة بين الباحثين حول أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الغذائية في هذا البلد. قام ليفينسون ومكميلان (Levinsohn and McMillan, 2005) بدراسة أثر المساعدات الغذائية على محصول القمح في أثيوبيا، وقد استخدما تحليل التوازن الجزئي في منهجيتهما (Partial Equilibrium Analysis). ووجدا أنه في ظل غياب المساعدات الغذائية، فإن أسعار القمح في أثيوبيا وصلت إلى 295$/طن خلال العام 1999 مقارنة مع 193$/طن في ظل وجود المساعدات الغذائية. وهذا يعني، أن وجود المساعدات الغذائية يؤثر سلباً على المنتجين المحليين للقمح (حيث أن المساعدات الغذائية تقلل أسعار القمح بنسبة 35%). ويرى الباحثان أن نسبة الفقراء الذين يشترون قمحاً من السوق تزيد على نسبة الفقراء الذين ينتجون ويبيعون القمح في السوق. وهذا يعني أن عدداً أكبر من الأسر الأثيوبية ستستفيد من المساعدات الغذائية. وبالمجمل، فإن ليفينسون ومكميلان يقللان من الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على إنتاج القمح في أثيوبيا.

انتقد جيلان (Gelan, 2006)، نتائج ليفنسون ومكميلان اللذين اعتمدا في تحليلهما على دراسة حالة القمح دون غيره. وفي حين يرى ليفنسون ومكميلان أن المساعدات الغذائية تؤثر سلباً على بائعي القمح (الذين هم النسبة الأقل في المجتمع)، يرى جيلان أن الأثر السلبي للمساعدات يمتد إلى أبعد من ذلك، حيث أن اعتماد المستفيدين على المساعدات الغذائية من القمح سيؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي للمحاصيل والحبوب الأخرى نتيجة لقلة الطلب عليها. وقد قام جيلان (Gelan, 2007) ببناء نموذج التوازن العام لأثيوبيا (Computable General Equilibrium Model) لبيان الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي المحلي. وخلص إلى نتيجة مفادها أن أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي غير واضح؛ حيث أن توقف المساعدات الغذائية تؤدي إلى زيادة معتدلة في أسعار المواد الغذائية، ولكنها بالمقابل تحفز الإنتاج.

كما تناولت العديد من الدراسات أثر المساعدات الغذائية على البطالة في أثيوبيا، فقام هودينوت (Hoddinott, 2003) بدراسة أثر المساعدات الغذائية في أثيوبيا على عرض العمالة باستخدام بيانات مسح الأسرة في أثيوبيا. وقام بتحليل عرض العمالة في أثيوبيا في ظل وجود المساعدات الغذائية وغيابها، وتوصل إلى أنه لا يوجد أي أثر سلبي للمساعدات الغذائية في أثيوبيا على العمالة. ونظراً لانتشار برامج المساعدات الغذائية مقابل العمل في أثيوبيا، فقد ركزت معظم الدراسات على الأثر الإيجابي لهذه البرامج في توفير فرص عمل والحد من البطالة؛ مثل دراسة عبدولي وآخرين (Abdulai *et al.*, 2005).

وفي الهند، أشارت دراسة أعدها الباحث مان (Mann, 1967) إلى أن للمساعدات الغذائية أثراً سلبياً واضحاً على الإنتاج الزراعي. أما آيسيمان وسينجر (Isenman and Singer, 1977)، فقد قاما بانتقاد جميع الدراسات التي تؤكد الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في الهند. فيرى آيسيمان وسينجر أن معظم الدراسات أهملت عنصراً مهماً في تقييم أثر المساعدات الغذائية، وهو أن الهند دولة ذات كثافة سكانية عالية حيث ينفق سكانها ثلثي دخلهم على الغذاء. وبالتالي، فإن أي تنمية حقيقية بالهند، من وجهة نظرهما، مرتبطة إلى حد كبير بتوفر الغذاء وانخفاض سعره. وشدد

آيسيمان وسينجر على أهمية برامج العمل مقابل الغذاء في الهند التي تشغل الأيدي العاملة وتوفر مشاريع تنموية فيها. وتوصلا إلى أن الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في الهند يتضائل كثيراً في ظل سياسة توزيع سليمة ومتطورة للغذاء. كما أشار ديف (Dev, 1995) إلى مساهمة برامج العمل مقابل الغذاء في تنمية مشاريع البنية التحتية كثيفة العمل في الريف الهندي.

وفي بنغلاديش، أشارت دراسة أحمد وآخرين (Ahmed, *et al*, 1995) إلى الدور الإيجابي لبرامج العمل مقابل الغذاء في استهداف العمالة قليلة المهارة التي تعمل في المناطق الريفية. أما كارلو وآخرون (Carlo, *et al*, 2007)، فقاموا بمراجعة أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في دول جنوب آسيا وشبه الصحراء الإفريقية، وهذه الدول هي: الهند، وبنغلاديش، وأثيوبيا، وزامبيا. وقام الباحثون بمراجعة اقتصاديات الزراعة في كل من هذه الدول من حيث؛ الإنتاج الزراعي، وحصة الحبوب من الإنتاج الزراعي، وحجم المساعدات، والتبادل التجاري الزراعي، والسوق، والاستهلاك. توصلت الدراسة إلى أن برامج المساعدات الغذائية في كل من الهند وبنغلاديش أعطت نتائج أفضل من أثيوبيا وزامبيا. وعزى الباحثون سبب ذلك إلى السياسات الحكومية الجيدة في كل من الهند وبنغلاديش، حيث عملت كل منهما من خلال برامج المساعدات الغذائية على تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، وبالتالي تحسين الإنتاج الزراعي، مما قلل من الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج المحلي والأسعار. أما من حيث أثر المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي في هذه الدول، فيرى الباحثون أن المساعدات الغذائية ليست الحل الأمثل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، وبين الباحثون وسيلتين من الممكن أن تقودا إلى نتائج أفضل لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي وهما: تقديم المساعدات النقدية بدلاً من الغذائية وتطوير عمل الأسواق التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة عدم وفرة الغذاء.

في كينيا، أشارت دراسة للباحثين بزونه وديتون (Bezuneh and Deaton, 1997) إلى العائد الكبير الذي حققه برنامج العمل مقابل الغذاء الذي تم تطبيقه هناك. وتم تقسيم هذا

العائد إلى عائد مباشر الذي يأتي بسبب زيادة استهلاك الأسر المشاركة في البرنامج لكميات أكبر من الغذاء، والعائد غير المباشر الذي يأتي بسبب زيادة دخول هذه الأسر.

وفي دراسة أخرى أعدها ماكسويل (Maxwell, 1991) قارن فيها أثر المساعدات الغذائية لثلاث دول في شبه الصحراء الإفريقية هي السنغال وإثيوبيا والسودان. وأشارت نتائج دراسته أن الأثر النهائي للمساعدات الغذائية على الإنتاج المحلي والأسعار يعتمد على طبيعة المؤسسات العاملة في الدولة المتلقية للدعم وسياساتها الحكومية.

2-2-2 تجربة فلسطين

أثارت دراسة "الغذاء مقابل العمل أم النقد مقابل العمل: المساعدات الطارئة في فلسطين" لمسيليا وبور (Missaglia and Boer, 2004) جدلاً واسعاً حول أثر المساعدات الغذائية في فلسطين. حيث حاولت الدراسة الإجابة على سؤال مهم: هل برامج "الغذاء مقابل العمل" أكثر فعالية من برامج "النقود مقابل العمل" في فلسطين؟ ومن المعلوم أن برامج "الغذاء مقابل العمل" استخدمت بشكل مكثف نسبياً إثر اندلاع الانتفاضة الثانية كوسيلة لتوزيع حزم غذائية على المستحقين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. للإجابة على هذا السؤال، ولتحديد الآثار الاقتصادية التي تتولد من برامج الغذاء مقابل العمل مقارنة بالنقود مقابل العمل، قام الباحثان ببناء نموذج توازن عام للاقتصاد الفلسطيني يتكون من ثمانية قطاعات إنتاجية (الغذاء، ومنتجات زراعية أخرى، والصناعة، والبناء، والتجارة، والنقل، وخدمات خاصة، وخدمات عامة) وأربعة عملاء اقتصاديين (أسرة، وبنك، والسلطة الفلسطينية، وباقي دول العالم). تم بناء النموذج على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) لعام 2002. توصل التحليل إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في جدول 1 الذي يقارن بين النتائج الاقتصادية لصرف مبلغ افتراضي (375 مليون دولار) على تمويل برامج تشغيل في الأراضي الفلسطينية، إما عبر دفع غذاء لقاء العمل أو نقود لقاء العمل.

جدول 1: نتائج تطبيق نموذج التوازن العام على الاقتصاد الفلسطيني (سنة الأساس SAM=100)

	عمل لقاء دفع أجر بالنقود	عمل لقاء دفع أجر بالغذاء
الناتج القومي الإجمالي	111	105
البطالة	89	94
إنتاج محلي		
– غذاء	102	86
– منتجات زراعية أخرى	112	100
– خدمات عامة	97	83
استهلاك		
– غذاء	106	118
– منتجات زراعية أخرى	106	106
– خدمات عامة	98	92

Source: Missaglia, M. and Boer, P. 2004. "Food-For-Work versus Cash-For-Work: Emergency Assistance in Palestine". *Economic Systems Research*, Vol. 16, No. 4, December

يعرض الجدول 1 النتائج الأساسية للدراسة، ويصور العمود الثاني من الجدول الآثار التي يمكن أن تتولد من إنفاق مبلغ 375 مليون دولار على شكل أجور للعمال في برامج التشغيل. ويصور العمود الثالث من الجدول الآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني فيما لو تم إنفاق نفس المبلغ على شكل غذاء يدفع للعمال لقاء العمل (الأرقام في سنة الأساس = 100).

تبعاً للدراسة، فإن الناتج القومي الإجمالي في العام 2002 سيزداد بمقدار 11 نقطة فيما لو تم إنفاق المبلغ على الأجور النقدية. الزيادة ستكون خمس نقاط فقط في حال إنفاقها على أجور على شكل أغذية. من خلال متابعة قراءة الجدول يتضح أن الدفع نقداً لقاء عمل يؤثر بشكل أفضل من الدفع على شكل غذاء على كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج المحلي من الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى والخدمات العامة. كذلك تقل نسب البطالة في ظل الدفع نقداً بدلاً من الغذاء. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن

التوزيع المباشر للغذاء يؤدي إلى زيادة أكبر في الرفاه (انظر زيادة الاستهلاك في الجدول)، ولكن هذه الزيادة تكون على حساب المنتجين والإنتاج المحلي، وعلى حساب النمو على المدى الطويل. وتحاجج الدراسة أن الدعم النقدي للمشاريع الإنتاجية المحلية ذات العمل الكثيف، تؤدي إلى نتائج اقتصادية أفضل من برامج توزيع الغذاء.

استخدم المؤلفان كأساس لدراستهم مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي وضعها البنك الدولي للاقتصاد الفلسطيني في العام 1998. ولكن الظروف الاقتصادية في الضفة والقطاع تبدلت بشكل جوهري وكبير عقب الانتفاضة الثانية، أي أن المصفوفة التي وضعت لعام 1998 لا تصلح البتة لتصوير حال الاقتصاد في العام 2002. ولقد قام المؤلفان بإجراء ما أطلقوا عليه اسم "هزة الانتفاضة" أي إجراء تعديل على أرقام مصفوفة 1998 لتتلائم مع الأوضاع في العام 2002. ولكن التعديلات التي أجراها المؤلفان كانت تعديلات كمية فحسب (مثلاً تقليص حجم الناتج القومي الإجمالي بمقدار 30% وزيادة البطالة بأكثر من ضعفين) وليس تعديلات هيكلية تتناول العلاقات والتشابكات القطاعية. ومن المعلوم أن العلاقات التشابكية هذه هي جوهر مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM).

من جهة أخرى، فإن المبلغ الذي استخدمه الباحثان في تحليلهما هو مبلغ افتراضي، لذا سنحاول في هذه الدراسة تحليل أثر المساعدات الغذائية الفعلية على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني. كما ذكر سابقاً، فقد كان من الصعب تجميع البيانات المتعلقة بالمساعدات النقدية المباشرة للمستفيدين في الأراضي الفلسطينية نظراً لتعدد مصادرها وتعدد آلية تنفيذها. لذا، تقتصر هذه الدراسة على مراجعة أثر المساعدات الغذائية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

3- واقع المساعدات الغذائية ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال عشرين عاماً 1988-2007

يستعرض هذا الفصل، وبصورة وصفية، واقع المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية. وسيتم استعراض هذا الواقع بصورة تاريخية (سلسلة زمنية 1988-2007)، وأنواع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التوزيع الجغرافي للمانحين لتلك المساعدات. وكما يستعرض هذا الفصل وصفاً للمؤشرات الاقتصادية الكلية التي سيتم دراسة علاقتها مع المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية.

3-1 الإنفاق على الغذاء

قبل الحديث عن المساعدات الغذائية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية، لا بد من التنويه أن نسبة الإنفاق على الغذاء في الأراضي الفلسطينية عالية مقارنة بنسب الإنفاق على المجموعات الرئيسية الأخرى. وقد وصلت نسبة الإنفاق على الغذاء في الأراضي الفلسطينية في العام 2007 إلى 36.8% من مجموع الإنفاق على جميع السلع والخدمات. وعلى المستوى الجغرافي، تصل نسبة الإنفاق على الغذاء في قطاع غزة إلى 41.4%، في حين تصل هذه النسبة إلى 35.4% في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ).

ولعل ظاهرة ارتفاع نسبة الإنفاق على الغذاء في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية هي أمر متوقع. فكما يشير قانون إنجل (Engel's Law)، فإن نسبة الإنفاق على الغذاء تنخفض مع زيادة الدخل (Nicholson and Syndor, 2007). وتشير بيانات العام 2007، أن نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي في الضفة الغربية بلغ 1,872

دولاراً، بينما بلغ نصيب الفرد منه في قطاع غزة 1,435 دولاراً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ).

وعلى سبيل المقارنة، تشير نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن لعام 2006 أن نسبة إنفاق الفرد الأردني على الغذاء تصل إلى 33% (دائرة الإحصاءات العامة، 2007). أما في إسرائيل، فبلغت نسبة الإنفاق على الغذاء في العام 2007 حوالي 16.6% (Central Bureau of Statistics, 2008). ويلاحظ أن نسبة الإنفاق على الغذاء في إسرائيل هي الأقل بين الدول الثلاث، الأمر الذي يمكن تفسيره أيضاً باستخدام قانون إنجل، مع ضرورة الإشارة إلى أن القانون يتحدث عن نسب الإنفاق وليس قيم نقدية مطلقة، حيث أن القيمة المطلقة التي ينفقها الفرد الإسرائيلي على الغذاء تفوق بالتأكيد ما ينفقه الفرد الأردني أو الفلسطيني، بسبب ارتفاع مستوى الدخول في إسرائيل.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI per capita) في الأراضي الفلسطينية وفي الأردن وفي إسرائيل، قد بلغ 1,290 و2,840 و22,170 دولاراً، على التوالي (World Bank, 2009). وإذا أخذنا هذا المتوسط كمؤشر على الاستهلاك، فإنه يتضح أن القيمة المطلقة التي يتم إنفاقها من قبل الفرد الفلسطيني 475 دولاراً، والفرد الأردني 937 دولاراً، والفرد الإسرائيلي 3,680 دولاراً. بمعنى، إن نسبة الإنفاق على الغذاء في إسرائيل والبالغة 16.6% من مجموع الإنفاق على جميع السلع والخدمات تعادل، كقيمة مطلقة، أضعاف ما ينفقه الفرد الفلسطيني على هذه المجموعة السلعية الهامة، وذلك على الرغم من أن 36.8% من إنفاق الفرد الفلسطيني يذهب للإنفاق عليها. وبالتحديد، يبلغ متوسط القيمة المطلقة التي ينفقها الفرد الإسرائيلي حوالي ثمانية أضعاف ما ينفقه الفرد الفلسطيني على الغذاء (3,680 دولاراً مقارنة بحوالي 475 دولاراً).

3-2 المساعدات الغذائية إلى الأراضي الفلسطينية

يعود تاريخ المساعدات الغذائية المقدمة من دول العالم المختلفة للفلسطينيين إلى عام النكبة في 1948، حين بدأت المساعدات الغذائية تتدفق على اللاجئين الفلسطينيين، واستمرت حتى يومنا هذا عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنتجات. ويتأثر حجم المساعدات المقدمة بالأوضاع السائدة، حيث تزداد في الفترات التي تسودها اضطرابات سياسية واقتصادية. فقد مرت الأراضي الفلسطينية بتغيرات كثيرة منذ بدء الانتفاضة الأولى عام 1987 إلى توقيع أوسلو 1993 إلى الإغلاقات والجدار العنصري بعد انتفاضة الأقصى 2000، حيث أثرت الإجراءات الإسرائيلية بشكل كبير على الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية، فارتفعت نسبة البطالة ونسبة الفقر مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، خاصة الغذائية منها. ونرصد في هذا الجزء المساعدات الغذائية التي قدمت للأراضي الفلسطينية على مدى عشرين عاماً 1988-2007.

3-2-1 تغيرات المساعدات الغذائية (1988-2007)

يعرض جدول 2 أدناه حجم المساعدات الغذائية التي استقبلتها الأراضي الفلسطينية خلال الفترة قيد الدراسة. ويلاحظ من خلال تلك البيانات التفاوت الكبير في كمية المساعدات الغذائية المقدمة من سنة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن معدل نمو المساعدات يفوق 100% في كثير من السنوات، بل إنه تجاوز200% في العام 2001 وهو العام الذي اشتدت فيه وتيرة انتفاضة الأقصى. وفي نفس الوقت، نلاحظ أن كمية المساعدات المقدمة في الأراضي الفلسطينية تتراجع في سنوات أخرى إلى أكثر من النصف، بل إنه تراجع بنسبة 73% في العام 1996، وذلك بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة.

وقبل إعطاء المزيد من الوصف، لا بد من التنويه أن هذه التذبذبات قد تكون ناتجة عن ثلاثة عوامل. أولاً، عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي الاقتصادي في الأراضي

الفلسطينية، فخلال سنوات عدم الاستقرار يتدهور النشاط الاقتصادي بسبب التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وتزداد بالتالي حاجة المجتمع الفلسطيني للمساعدات في تلك الفترات، بمعنى أنه يمكن القول أن العلاقة قد تكون عكسية بين حجم المساعدات الغذائية ومجمل النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. ثانياً، تقدم بعض الدول المانحة المساعدات على ضوء ظروف الإنتاج وتوفر فائض عرض يمكن تقديمه كمساعدات، وربما بدوافع سياسية أكثر منها دوافع ترتبط بالطرف المتلقي. ثالثاً، طبيعة البيانات نفسها ودقة تجميعها من مصادرها المختلفة، فقد يحتاج تجميعها إلى مزيد من الدقة والتعاون من قبل المانحين أنفسهم أو المؤسسات ذات العلاقة بتوزيع هذه المساعدات.

وإلى جانب العام 2001، تشير بيانات الجدول أن هنالك بعض الأعوام الأخرى التي شهدت زيادة ملحوظة في حجم المساعدات الغذائية، ففي العام 2004، زاد حجم المساعدات بنسبة 185% مقارنة بالعام 2003، ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة البطالة في ذلك العام حيث بلغت 26.8%. وكما يلاحظ أيضاً زيادة حجم المساعدات الغذائية في الأعوام 2006 و2007، حيث بلغت نسبة الزيادة في هذين العامين 84% و 57%، على التوالي. ويمكن تفسير ذلك بالحصار الاقتصادي الذي فرضته إسرائيل، وتبعها العالم، على حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية. ويبدو أن توزيع المساعدات الغذائية الإنسانية استمر من خلال المؤسسات والهيئات الدولية كبرنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، بسبب المعاناة التي خلفها الحصر لقطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني.

إضافة للعام 1996، شهدت بعض الأعوام الأخرى انخفاضاً ملحوظاً في كمية المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، يلاحظ تراجع هذه المساعدات بنسبة 69% في العام 1992، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 138% في العام الذي سبقه مباشرة، 1991. وتمكن أن تعزى الزيادة في العام 1991 إلى الحصار الشامل الذي ضربته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية خلال فترة حرب الخليج الثانية وما بعدها، مما أثر سلباً على دخول العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل، الأمر الذي اثَر على مستوى الحياة بصورة عامة. أما التراجع في كمية

المساعدات في العام 1992، فيمكن أن يعزى إلى الرفع النسبي للقيود التـــي فرضـــتها إسرائيل، وتحسن الأحوال الاقتصادية للعمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل، وبالتـــالي تحسن الظروف الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بصورة عامة.

جدول 2: حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية ونسب نموها مع ابرز التحولات السياسية والاقتصادية (1988-2007)

السنة	المساعدات الغذائية (طن)	معدل النمو (%)	ملاحظات
1988	28,561.9	---	
1989	13,780.1	-52	
1990	22,414.8	63	
1991	53,408.6	138	حرب الخليج الثانية وبداية سياسة الإغلاقات، ثم مؤتمر مدريد
1992	16,809.0	-69	استمرار لمفاوضات السلام، وبدء العمل النشط للمؤسسات الدولية
1993	21,213.4	26	
1994	39,349.0	85	اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية
1995	37,645.2	-4	نمو ن.م.ج 3.5%
1996	10,264.5	-73	تراجع ن.م.ج 6%، وازدياد نسبة الفقر من 14 إلى 24%
1997	12,852.7	25	نمو ن.م.ج 3.5%
1998	35,676.2	178	فتح جزئي لسوق العمل الإسرائيلي، نمو ن.م.ج 1%، تراجع الفقر إلى 20%
1999	38,429.9	8	استقرار اقتصادي، نمو ن.م.ج بأقل من 0.5%
2000	51,448.4	34	اندلاع الانتفاضة الثانية، تراجع ن.م.ج 2.4%، ارتفاع الفقر = 31%
2001	164,612.8	220	تزايد وتيرة الانتفاضة، تراجع ن.م.ج 8.2%، الفقر=46%
2002	68,077.1	-59	إعادة احتلال المدن، تراجع ن.م.ج 16%، الفقر=59%
2003	53,520.1	-21	هدوء نسبي، نمو ن.م.ج 7.2%، الفقر=35.5%
2004	152,535.0	185	هدوء نسبي، نمو ن.م.ج 6.1%، الفقر= 25.6%
2005	63,993.1	-58	هدوء نسبي، انسحاب من غزة، نمو ن.م.ج 6.6%، الفقر= 29.5%
2006	117,538.9	84	حصار اقتصادي (حكومة حماس ثم حكومة الوحدة الوطنية)، تراجع ن.م.ج 4%، الفقر= 30.8%
2007	184,973.0	57	إنهاء حصار الضفة واستمراره على غزة، تراجع ن.م.ج 1.5%، الفقر=30.1%

ن.م.ج = الناتج المحلي الإجمالي.

Data on Food Aid: WFP, World Food Program, International Food Aid Information System (INTERFAIS), www.wfp.org/fais/

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il

Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

ولعل التراجع في كمية المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية في العام 2002 مقارنة بالعام 2001 تحتاج إلى وقفة تأمل. نلاحظ أن المساعدات تراجعت بنسبة 59% في ذلك العام الذي هو عام الاجتياحات وإعادة احتلال المدن، حيث كان من المتوقع أن تزداد مثل هذه المساعدات. لعل التفسير يكمن في ضراوة الاجتياحات وإغلاق الطرق ليس المؤدية إلى إسرائيل فحسب، بل الطرق بين مدن الأراضي الفلسطينية نفسها، مما أدى إلى استحالة نقل المساعدات الغذائية حتى ولو كان هنالك رغبة لدى المانحين في تقديمها.

3-2-2 تركيبة المساعدات الغذائية

تتعدد أنواع المواد الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، ويعرض جدول 3 أهم أنواع المواد الغذائية التي تم تقديمها في عام 2007. ويتبين من بيانات الجدول أن النسبة الكبرى من المساعدات تكون على صورة دقيق القمح الذي يمثل 73% من المساعدات عند تقييم المساعدات بوزنها الفعلي بالأطنان. ولكن نسبة دقيق القمح من تركيبة المساعدات الغذائية ترتفع إلى 78% من مجموع المساعدات، عندما يتم تقييمها بما يعادل وزنها من الحبوب (Grain Equivalent).

ويأتي بعد دقيق القمح من حيث الأهمية النسبية في مجموع المساعدات الغذائية كل الزيوت النباتية بأنواعها، حيث تتراوح أهميتها النسبية (من 5.3 إلى 6.8%)، والأرز (من 5% إلى 6.3%)، والسكر (من 4.4% إلى 5.6%)، ثم يأتي كل من الحمص والعدس (من 1.9% إلى 2.4%) لكل منهما. ويشكل الفول ما نسبته (1% إلى 1.2%) من مجموع المساعدات الغذائية. وكما تشير بيانات الجدول، فإن جميع المواد الغذائية الأخرى لا تشكل سوى 2% من مجموع المساعدات الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية. وليس غريباً أن يتم التركيز في المساعدات على دقيق القمح، حيث يمثل الخبز المصنوع من هذا الدقيق المادة الغذائية الأساسية على الموائد الفلسطينية.

جدول 3: أهم المواد الغذائية المقدمة كمساعدات غذائية في الأراضي الفلسطينية (2007)

المادة الغذائية	الكمية (طن)	النسبة المئوية (%)	الكمية (ما يعادل وزنها من الحبوب)	النسبة المئوية (%)
دقيق القمح	135,108.1	73.0	185,098.1	78.8
أرز	11,700.6	6.3	11,700.6	5.0
سكر	10,377.7	5.6	10,377.7	4.4
زيوت نباتية	7,068.1	3.8	7,068.1	3.0
زيوت طعام	5,464.7	3.0	5,464.7	2.3
حمص	4,413.9	2.4	4,413.9	1.9
عدس	4,364.2	2.4	4,364.2	1.9
فول	2,312.0	1.2	2,312.0	1.0
أخرى*	4,163.8	2.3	4,178.2	1.8
المجموع	184973.0	100.0	234,977.3	100.0

Source: WFP, World Food Program, International Food Aid Information System (INTERFAIS), www.wfp.org/fais/

* وتشمل: لحوم معلبة، وبندورة معلبة، وحليب مجفف، وبقوليات أخرى، وزيت زيتون، وصابون نباتي، وملح طعام.

3-2-3 التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية

كما تتعدد أنواع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية، يتعدد أيضاً المانحون لهذه المساعدات. ويلخص شكل 4 التوزيع الجغرافي للمانحين للمساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1988-2007. ويلاحظ من خلال الشكل أن الدول العربية مجتمعة لا تقدم سوى 1% من المساعدات الغذائية. ولعل ذلك يعود إلى أن الدول العربية تركز في مساعداتها للفلسطينيين على المساعدات النقدية، ناهيك عن كون العالم العربي ككل مستورداً للغذاء. أما الملاحظة الأبرز من خلال الشكل، فهي أن نصف المساعدات الغذائية المقدمة للشعب الفلسطيني تأتي من الأوروبيين، كمجموعة أوروبية أو كدول أوروبية منفردة. وتشكل أمريكا الشمالية واليابان المصدر الرئيسي التالي للمساعدات، حيث تصل نسبة المساعدات الغذائية المقدمة من كل منهما

للفلسطينيين 25% و18% على التوالي. وتساهم الأمم المتحدة بنسبة 4% من المساعدات المقدمة في الأراضي الفلسطينية. أما باقي دول العالم، فتقدم 3% من هذه المساعدات.

شكل 4: التوزيع الجغرافي لمانحي المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية (معدل الفترة 1988-2007)

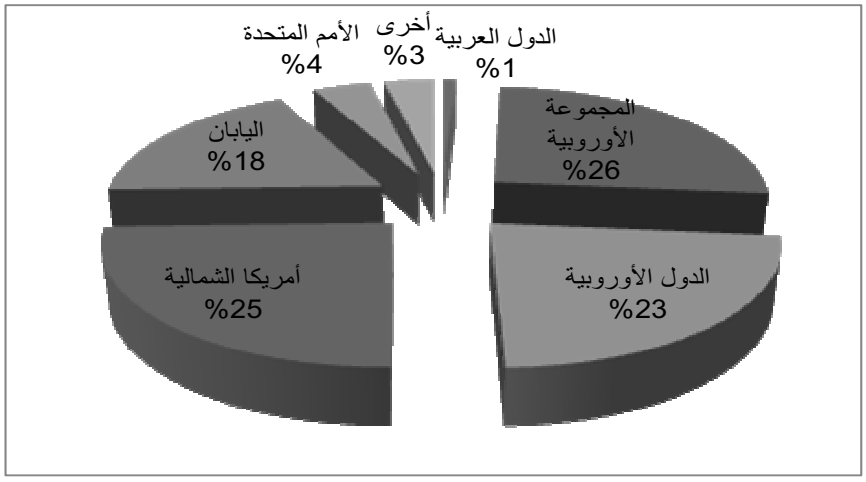

Source: WFP, World Food Program, International Food Aid Information System (INTERFAIS), www.wfp.org/fais/

3-2-4 توزيع المساعدات الغذائية

أظهر مسح المنظمات الذي قام به ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن هناك 669 منظمة وهيئة تقوم بتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية، 400 منظمة في الضفة الغربية و269 أخرى في قطاع غزة، (المالكي وآخرون، 2007). ويمكن تصنيف هذه المنظمات في ثلاثة أنواع: هيئات رسمية، ومنظمات غير حكومية، وأخيرا منظمات دولية. ومن بين برامج الإغاثة الهامة التي

توفرها السلطة الفلسطينية "برنامج الحالات الصعبة" الذي ترعاه وزارة الشؤون الاجتماعية. ويوفر هذا البرنامج مساعدات نقدية وعينية شهرية للمواطنين المحتاجين.

تأتي معظم المساعدات الغذائية التي توزعها المنظمات غير الحكومية والهيئات الرسمية من المساعدات الغذائية من الدول المانحة. ويعتبر برنامج الغذاء العالمي (الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات الغذائية إلى غير اللاجئين)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أهم منظمتين دوليتين لتقديم المساعدات الغذائية. خلال هذا العام (2009)، يقوم برنامج الغذاء العالمي بتقديم مساعدات غذائية لأكثر من 809 ألف مستفيد، بينما تقوم الأونروا بتغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من مليون لاجئ فلسطيني في الضفة والقطاع؛ أي أن حوالي نصف الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية يتلقون مساعدات غذائية من هاتين المنظمتين خلال العام 2009 (ماس، 2009ج).

3-3 الناتج المحلي الإجمالي

لعل الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يمكن أن يوضح القدرة الاقتصادية للأفراد للوصول إلى الغذاء. ويبين الجدول 1 في ملحق الدراسة القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي. وفي الجدول 3 في الملحق، تم تحويل القيم الاسمية إلى قيم حقيقية بأسعار عام 1996. ويعرض شكل 5 قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية للفترة قيد الدراسة 1988-2007. يتضح من خلال الشكل أن قيمة هذا الناتج كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى. وعند استعراض المحطات التي انخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي خلال عشرين عاماً، يلاحظ أثر المحطة الأولى وهي الانتفاضة الأولى التي اندلعت في العام 1987، والتي انعكست بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي بنسبة 17.5% عام 1989 مقارنة مع العام 1988. أما المحطة الثانية، فهي فترة انتفاضة الأقصى 2000، وما تبعها من إغلاقات واجتياحات من قبل الاحتلال الإسرائيلي التي أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. وأدى بالتالي إلى تراجع قيمة الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي، فوصل إلى أدنى مستوى له في العام 2002، حيث لم تتجاوز قيمته 2,602 مليون دولار. والمحطة الثالثة والأخيرة، هي الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية في العامين 2006 و2007 والذي أدى إلى تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.4% في العام 2007 مقارنة مع العام 2004، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التراجع هذه تصل إلى 14.2% عند مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2007 مع مستواه في العام 1999.

شكل 5: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1988-2007):
مليون دولار (سنة الأساس 1996=100)

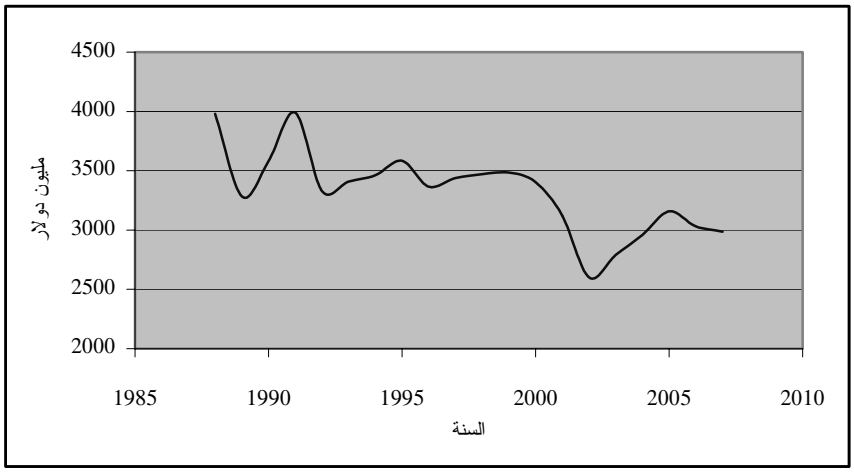

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il
Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

3-4 الإنتاج الزراعي

كثرت المناقشات حول أثر المساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي. ولدراسة هذا الأثـر، يعطي هذا الجزء وصفاً مختصراً لتغير الإنتاج الزراعي وتكاليف إنتاجـه خـلال الفتـرة الزمنية قيد الدراسة 1988-2007. يعرض شكل 6 القيمة الحقيقية لكل من الإنتاج الزراعي

وتكاليف مستلزمات الإنتاج خلال الفترة قيد الدراسة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدولين 1 و 3 في ملحق الدراسة). ويلاحظ من خلال الشكل أن قيمة الإنتاج الزراعي بلغت أدنى مستوى لها في العام 1991. ولعل ذلك ناتج عن حرب الخليج الثانية، وما اتبعته إسرائيل من وسائل جديدة للحصار والإغلاق للأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أسلوب منع التجول الذي كانت تستخدمه سابقاً. وكما يلاحظ أن تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي بدأت بالارتفاع بشكل ملحوظ في العام 2003 واستمرت حتى 2007. ففي العام 2007، بلغت نسبة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي 60.6% من قيمة الإنتاج الزراعي، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع 1999، حيث كانت نسبة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي 37.6% من قيمة الإنتاج الزراعي كما يتضح من بيانات الجدول 3 في ملحق هذه الدراسة.

شكل 6: قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات تكاليف الإنتاج خلال الفترة 1988-2007 (مليون دولار)

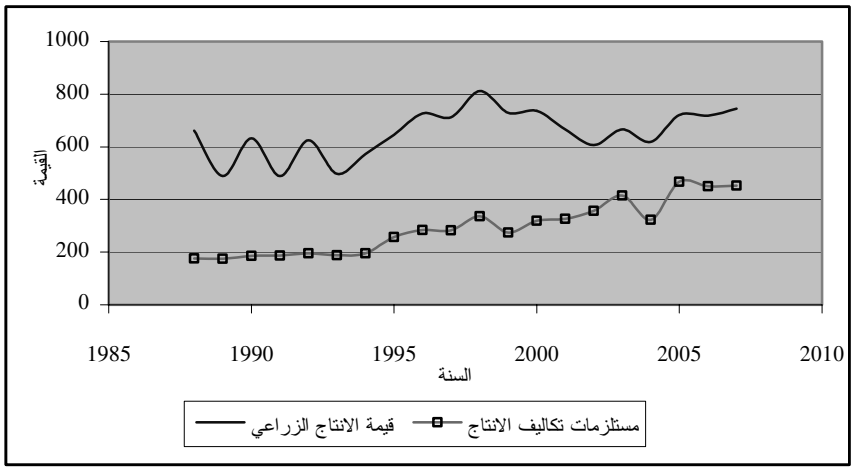

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il
Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

استعرضنا في الجزء الأول من هذا الفصل، ومن خلال الجدول 3 بالتحديد، تركيبة المواد الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية وكان من أهم هذه المواد، دقيق القمح، والزيوت النباتية، والأرز، والسكر، والحمص، والعدس، والفول. ولعل

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يتم إنتاج مثل هذه المنتجات في الأراضي الفلسطينية، وإذا كانت الإجابة نعم، ما الأهمية النسبية لهذه المنتجات من الإنتاج الزراعي النباتي ومن إنتاج المحاصيل الحقلية؟ يعرض جدول 4 التركيبة الإنتاجية لأهم تلك المحاصيل الزراعية التي يمكن إنتاجها محلياً، حيث يمكن ملاحظة أربعة أمور هامة من خلال هذا الجدول. أولاً، لا تشكل المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية سوى 26% من مجموع المساحة المخصصة لمختلف المنتجات النباتية، كما أن إنتاج هذه المجموعة النباتية الهامة لا يمثل سوى 18% من مجموع الإنتاج النباتي. ثانياً، إن بعض المنتجات الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي الفلسطينية لا تنتج أصلاً فيها لأسباب بيئية ومناخية كالأرز والسكر. ثالثاً، مع الأهمية النسبية للقمح في الاستهلاك، غير أن نسبة المساحة المخصصة لهذا المحصول لا تساوي سوى 11% من مجموع المساحة المخصصة لمختلف المنتجات النباتية في الأراضي الفلسطينية. رابعاً، تدني حصة البقوليات في المساحة الكلية المزروعة (2% لجميع البقوليات) وفي الإنتاج الزراعي النباتي (حيث أن نسبة إنتاج جميع البقوليات لا تتعد نصف بالمائة من الإنتاج النباتي الكلي). وبهذا، نخلص إلى القول إلى أن أنواع المواد الغذائية المقدمة كمساعدات في الأراضي، إما أنه لا يتم إنتاجها محلياً، أو أن نسبتها من الإنتاج الزراعي الكلي متدنية.

جدول 4 : التركيبة الإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية المناظرة للمساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية 2007/2006

المحصول	المساحة			الإنتاج		
	دونم	نسبة من المجموع	نسبة من المحاصيل الحقلية	طن	نسبة من المجموع	نسبة من المحاصيل الحقلية
المنتجات النباتية	1,834,851	100.00	---	1,058,702	100.00	---
المحاصيل الحقلية	482,494	26.30	100.00	193,514	18.27	100.00
قمح	202,333	11.03	41.93	39,799	3.75	20.56
حمص	17,937	0.98	3.70	2,324	0.21	1.20
عدس	14,916	0.81	3.09	814	0.08	0.42
فول	4,769	0.26	0.98	558	0.05	0.29
بقوليات أخرى	287	0.01	0.06	183	0.02	0.09

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، الإحصاءات الزراعية 2007/2006

3-5 مستوردات الغذاء والحبوب

كثر الجدل في الأدبيات حول الأثر المتوقع للمساعدات الغذائية على المستوردات الغذائية من الخارج. وبصورة أكثر تحديداً، تركز الجدل حول إمكانية أن تكون المساعدات بديلاً للمستوردات أم مكملاً لها. ونعطي في هذا الجزء وصفاً للتغيرات في قيمة المستوردات من المواد الغذائية بشكل عام، ومن الحبوب بشكل خاص. ولغايات المقارنة، سنعرج على قيمة الصادرات من هاتين المجموعتين للحديث عن الميزان التجاري لكل منهما.

قبل إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1993 الذي سبق قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، اعتاد جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي على إصدار بيانات تتعلق ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن هذا الجهاز لم يكن يصدر بيانات سنوية تفصيلية حول قطاع التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة بتفصيلاتها المتعارف عليها دولياً، بل إن كل ما كان يصدره كان عبارة عن قيمة الصادرات والمستوردات الكلية. وعليه، تقتصر السلسلة الزمنية المتوفرة حول بيانات المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية بصورة عامة والحبوب بصورة خاصة، على الفترة الزمنية 1996-2007 والتي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ونقدم في الجزأين التاليين وصفاً للتغيرات في مستوردات الأراضي الفلسطينية من هاتين المجموعتين السلعيتين الهامتين.

3-5-1 المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية

يستعرض جدول 5 قيمة المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية خلال الفترة 1996-2007. يلاحظ من خلال بيانات الجدول، أن معدل قيمة المستوردات السنوي من المواد الغذائية بلغ حوالي 417 مليون دولار خلال الفترة قيد الدراسة. كما يلاحظ أن قيمة المستوردات منها كانت متذبذبة خلال تلك الفترة، ففي حين كانت حوالي 423 مليون دولار عام 1996، غير أنها وصلت إلى أعلى مستوى له عام 1999، حيث بلغ

523 مليون دولار. أما أقل مستوى لقيمة المستوردات من المواد الغذائية، فقد كانت في عام الاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية وإعادة احتلالها في العام 2002، وكذلك في العام الذي يليه، حين انخفضت إلى ما يقارب 300 مليون دولار.

لا شك أن هذه التذبذبات ترتبط بالعوامل السياسية والعسكرية التي أثرت بدورها على النشاط الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام. فكما يلاحظ من خلال بيانات الجدولين 1، 3 في الملحق، فإن قيمة الدخل المحلي الإجمالي كانت متذبذبة خلال نفس الفترة. فقد وصلت قيمته إلى أدنى مستوى لها في نفس العامين 2002 و 2003 حين تراجعت القيمة الحقيقية له إلى أقل من ثلاثة مليارات دولار بعد أن كانت قد وصلت إلى ما يقارب خمسة مليارات في العام 1999. وغني عن القول، أن قيمة الدخل المحلي الإجمالي هي إحدى محددات الطلب على المستوردات من الخارج. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الدخل المحلي الإجمالي خلال الأعوام الأخيرة، غير أن هذا المستوى لم يعد بعد لمستواه قبل سنوات الانتفاضة الثانية، ولا حتى بقيمته الاسمية.

وعلى سبيل المقارنة، يستعرض الجدول 5 قيمة الصادرات من المواد الغذائية لنفس الفترة الزمنية. وكما هو حال التذبذبات في المستوردات الغذائية، يلاحظ أيضاً مدى التذبذبات في قيمة الصادرات منها. وعلى وجه التحديد، فإن أقل قيمة للصادرات الغذائية كانت 27 مليون دولار في عام الاجتياحات 2002، وهي أقل من نصف قيمتها خلال الأعوام التي سبقت الانتفاضة مباشرة. وعند مقارنة قيمة المستوردات مع قيمة الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة، يتضح أن قيمة المستوردات من المواد الغذائية تصل إلى أضعاف قيمة الصادرات منها، حيث تصل بالمعدل إلى حوالي تسعة أضعاف (أو أن معدل قيمة الصادرات السنوية منها لا يساوي سوى 13% من حجم المستوردات)، وقد يصل في بعض الأعوام إلى ثلاثة عشر ضعفاً. إن ذلك يعني أن الميزان التجاري للمواد الغذائية يعاني من عجز دائم وكبير، شأنه بذلك شأن الميزان التجاري العام (انظر الفرق الكبير بين حجم المستوردات والصادرات الغذائية في الشكل 7).

جدول 5: قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية (1996-2007): مليون دولار

السنة	حجم المستوردات	حجم الصادرات	المستوردات إلى الصادرات	الصادرات إلى المستوردات
1996	422.9	48.6	8.7	0.11
1997	488.2	57.2	8.5	0.12
1998	447.6	62.1	7.2	0.14
1999	524.3	60.9	8.6	0.12
2000	431.8	84.6	5.1	0.20
2001	408.6	34.1	12.0	0.08
2002	324.6	27.0	12.0	0.08
2003	305.2	34.2	8.9	0.11
2004	470.3	35.9	13.1	0.08
2005	464.7	36.2	12.8	0.08
2006	452.2	38.8	11.6	0.09
2007	453.1	68.5	6.6	0.15
المعدل السنوي	416.8	50.4	9.1	0.13

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3566&lang=ar-JO

ويلاحظ أيضاً، من خلال كل من جدول 5 وشكل 7، أن قيمة كل من المستوردات والصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية قد ازدادت خلال الأعوام الأخيرة، غير أنها لم تعد لغاية الآن إلى نفس مستواها قبل اندلاع الانتفاضة. ولعل سبب ذلك يكمن في عدم عودة النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية لما كان عليه قبل الانتفاضة، كما تمت الإشارة إليه أعلاه.

شكل 7: قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من المواد الغذائية (1996-2007): مليون دولار

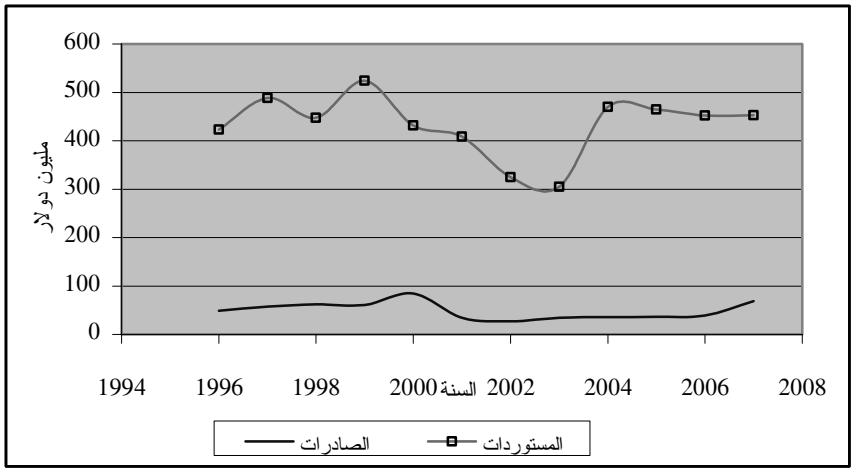

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3566&lang=ar-JO

3-5-2 المستوردات الفلسطينية من الحبوب

لا يختلف نمط المستوردات الفلسطينية من الحبوب عن نظيره من المستوردات الغذائية. فكما يلاحظ من خلال بيانات جدول 6 وشكل 8، فإن قيمة المستوردات الفلسطينية من الحبوب، التي زاد معدلها السنوي عن 130 مليون دولار خلال الفترة 1996-2007، كانت متذبذبة خلال تلك الفترة. ففي حين كانت حوالي 141 مليون دولار عام 1996، فقد وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 1999، حيث بلغت 165 مليون دولار. أما أقل مستوى لقيمة المستوردات من الحبوب، فقد سجلت في عام الاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية وإعادة احتلالها في العام 2002، وكذلك في العام الذي يليه، حين انخفضت إلى ما يقارب 95 مليون دولار.

وعلى سبيل المقارنة، يستعرض الجدول 6 والشكل 8 قيمة الصادرات من الحبوب لنفس الفترة الزمنية، حيث تلاحظ التذبذبات أيضاً في قيمة هذه الصادرات. فعلى سبيل

المثال، فإن أقل قيمة مسجلة للصادرات الفلسطينية من الحبوب كانت أقل من 3 مليون دولار في العام 2002 والعام الذي يليه، وهي مساوية لحوالي نصف قيمتها خلال الأعوام التي سبقت الانتفاضة مباشرة. وكما يلاحظ أيضاً، أن قيمة المستوردات من الحبوب تصل إلى أضعاف قيمة الصادرات منها، حيث تصل بالمعدل إلى حوالي 27 ضعفاً (أو أن معدل قيمة الصادرات السنوية من الحبوب لا يساوي سوى 4% من حجم المستوردات منها)، وقد يصل في بعض الأعوام إلى ما يقارب أربعين ضعفاً. إن ذلك يعني وجود عجز في الميزان التجاري للحبوب بشكل مزمن وكبير، شأنه في ذلك شأن الميزان التجاري العام والميزان التجاري الغذائي (انظر الفرق الكبير بين مستوى المستوردات والصادرات من الحبوب في الشكل 8 أدناه).

جدول 6: قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من الحبوب (1996–2007): مليون دولار

السنة	حجم المستوردات	حجم الصادرات	المستوردات إلى الصادرات	الصادرات إلى المستوردات
1996	140.7	5.612	25.1	0.04
1997	119.9	5.213	23.0	0.04
1998	121.2	4.386	27.6	0.04
1999	164.9	4.181	39.4	0.03
2000	130.4	3.352	38.9	0.03
2001	109.4	3.177	34.4	0.03
2002	94.4	2.975	31.7	0.03
2003	97.1	3.927	24.7	0.04
2004	132.6	4.289	30.9	0.03
2005	97.7	5.137	19.0	0.05
2006	114.6	6.820	16.8	0.06
2007	130.4	9.540	13.7	0.07
المعدل السنوي	118.2	4.804	26.7	0.04

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3566&lang=ar-JO

وكما تشير بيانات كل من الجدول 6 والشكل 8، فإن قيمة كل من المستوردات والصادرات الفلسطينية من الحبوب، قد ازدادت خلال الأعوام الأخيرة، غير أنها لم تعد لغاية الآن إلى بعض مستوياتها قبل اندلاع الانتفاضة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة باستخدام نفس المنطق الذي استخدم في تفسير واقع المستوردات والصادرات الغذائية في الجزء السابق أعلاه، وهو عدم عودة النشاط الاقتصادي إلى سابق عهده قبل الانتفاضة.

شكل 8: قيمة المستوردات والصادرات الفلسطينية من الحبوب (1996-2007): مليون دولار

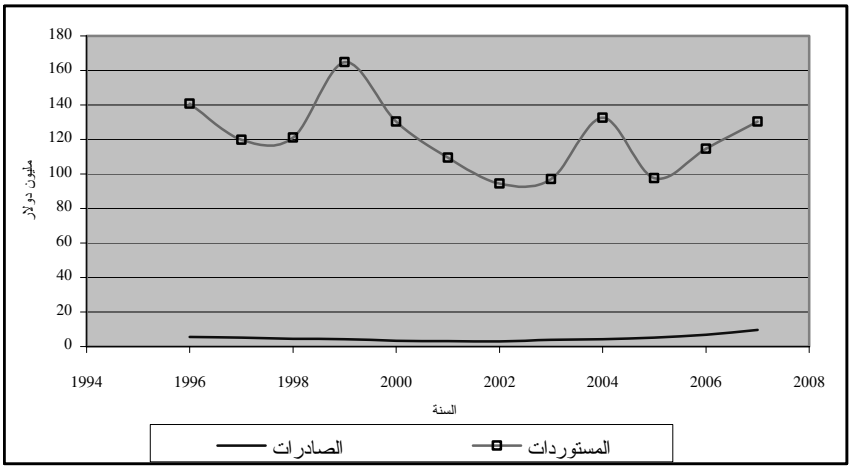

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3566&lang=ar-JO

وأخيراً، يجب التنويه إلى ثلاثة ملاحظات هامة فيما يتعلق بتجارة المواد الغذائية وبخاصة الحبوب في الأراضي الفلسطينية. أولاً، كما يمكن احتسابها من بيانات الجدولين 5 و6 أعلاه، تشكل المستوردات الفلسطينية من الحبوب، بالمعدل، ما نسبته 28% من مستوردات المواد الغذائية، بينما تشكل الصادرات الفلسطينية من الحبوب ما نسبته 10% من صادرات المواد الغذائية. ثانياً، وحسب بيانات عام 2004، تتدفق

معظم المستوردات الفلسطينية من المواد الغذائية من إسرائيل بصورة أساسية (82%)، وتقسم النسب المتبقية بين الدول الأوروبية (6%)، والدول الآسيوية الأخرى (4%)، والدول العربية (3%) ودول الأمريكيتين (3%). وكما تتجه معظم الصادرات الغذائية بصورة أساسية (80%) إلى إسرائيل. أما باقي الصادرات، فتتجه نحو الدول العربية (13%)، والدول الأوروبية (3%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006). ثالثاً، لا يمكن حصر علاقة واضحة بين حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية وقيمة المستوردات الغذائية. وهذا ما سيتم بحثه بالتفصيل في الفصل التالي من الدراسة.

3-6 الرقم القياسي للأسعار

هنالك اختلاف في تحليل النظرية الاقتصادية لأثر المساعدات الغذائية على مستوى أسعار المواد الغذائية. فبينما يرى بعض المحللين أن المساعدات الغذائية تقلل من مستويات الأسعار، فإن البعض الآخر وعلى العكس تماماً، يرى أن المساعدات تعمل على زيادة مستوى الأسعار (انظر الجزء 3.1.2). ويعرض شكل 9 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ولأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 2 في ملحق الدراسة). ويلاحظ من الشكل مدى الارتباط بين الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، حيث يتزايد هذان المؤشران بصورة متلازمة مع مرور الزمن. ومن خلال الشكل، يمكن تقسيم الفترة الزمنية 1988-2007 إلى ثلاث فترات فرعية. تقع الفترة الأولى ما بين 1988-1993 حيث نجد أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أعلى من الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية. أما في الفترة الثانية ما بين 1994-2000، فتقاربت نسبة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك مع الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، وفي الفترة الثالثة من 2001-2007 عادت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لتصبح أعلى من الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية بشكل واضح.

وخلال العامين 2007–2008، فقد شهد العالم ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية والتي انعكست على أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد صنف تقرير لبرنامج الغذاء العالمي صدر في تموز 2008 الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة 30 من بين البلدان الأكثر تأثراً من موجة ارتفاع الأسعار العالمية (WFP, 2008).

شكل 9 : الأرقام القياسية لأسعار المستهلك العام والغذاء خلال الفترة (1988–2007)

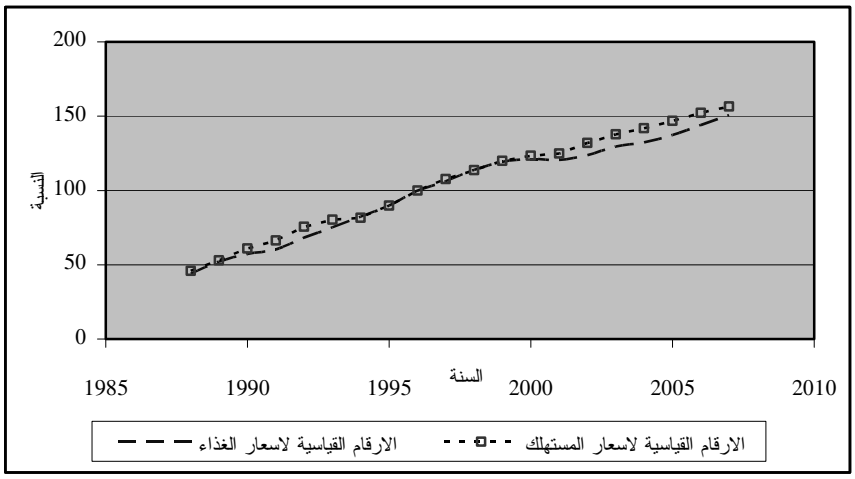

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il
Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

3-7 البطالة

يختلف المحللون الاقتصاديون فيما بينهم أيضاً حول أثر المساعدات الغذائية على مستويات البطالة. فبينما يرى البعض أن لهذه المساعدات أثراً إيجابياً في التخفيف من مشكلة البطالة خاصة إذا كانت المساعدات على صورة غذاء مقابل عمل أو مقابل تدريب، يرى البعض الآخر أن هذه المساعدات يمكن أن تفاقم مشكلة البطالة إذا كانت المساعدات على صورة غذاء يقدم بالمجان (انظر الجزء 5.1.2).

يعرض شكل 10 نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 1988-2007 (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 2 في ملحق الدراسة). ومن خلال الشكل يمكن الحديث عن ثلاث ملاحظات هامة:

أولاً، التذبذب في نسب البطالة، حيث يلاحظ ميل هذه النسبة إلى الارتفاع في عام من الأعوام، ثم تعود إلى الانخفاض مباشرة في العام الذي يليه. ويمكن ربط هذه الظاهرة بالظروف السياسية في المنطقة والتي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي العام، بما فيه نسبة البطالة.

ثانياً، اتجاه عام نحو الزيادة، فمع التذبذبات الواضحة في نسب البطالة، غير أن اتجاهها العام نحو الزيادة، فلم ترجع نسبة البطالة عام 2007 إلى مستواها عام 1988، ولا حتى لمستواها عام 1994 (إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية).

ثالثاً، يمكن تقسيم هذه الفترة الكلية إلى أربع فترات فرعية. الفترة الأولى 1988-1992، حيث يلاحظ تدني نسبة البطالة بالرغم من اندلاع الانتفاضة الأولى، فقد بقي سوق العمل في إسرائيل مفتوحاً أمام العمالة الفلسطينية في تلك الفترة. وقفزت نسبة البطالة في العام 1991 إلى مستوى أعلى من نسبتها في الأعوام السابقة، فوصلت إلى 10.3% مقارنة مع 3.6% في 1990 وذلك بسبب حرب الخليج وسياسة الإغلاقات التي سادت تلك الفترة. ولكن نسبة البطالة عادت وانخفضت إلى 4.7% في العام 1992. أما الفترة الثانية 1993-1997 وهي الفترة التي شهدت توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، نلاحظ أن نسبة البطالة خلال هذه الفترة كانت متذبذبة بين صعود وهبوط حيث ارتفعت إلى 23.8% عام 1996. ويمكن تفسير ذلك بالتضييق الذي بدأت تمارسه سلطات الاحتلال على حرية الحركة ودخول العمال وتحديد تصاريح العمل داخل إسرائيل. أضف إلى ذلك، ازدياد عدد العاملين الأجانب (تايلانديين ورومانيين وهنود) في إسرائيل كبديل للعمالة الفلسطينية، الأمر الذي ساهم أيضاً في ارتفاع نسبة البطالة (فرسخ، 1998).

أما خلال الفترة الثالثة 1998–1999، فقد انخفضت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بسبب الاستقرار النسبي بعد دخول السلطة الوطنية وإنشاء مؤسساتها التي امتصت جزءاً كبيراً من العمالة الفلسطينية في قطاعاتها المدنية والأمنية. كما ساهم الاستقرار أيضاً في دخول استثمارات جديدة، مما أدى إلى ازدهار القطاع الخاص، وبالتالي فتح المجال أمام فرص عمل جديدة. وتقع الفترة الرابعة والأخيرة ما بين 2000–2007 وهي فترة انتفاضة الأقصى، حيث بلغت البطالة ذروتها في العام 2002 بنسبة 31.3% بسبب الاجتياح والحصار، لتنخفض بعد ذلك بنسبة بسيطة في الأعوام اللاحقة، حيث بلغت في 2007 ما نسبته 21.5%.

شكل 10: البطالة في الأراضي الفلسطينية (1988–2007)

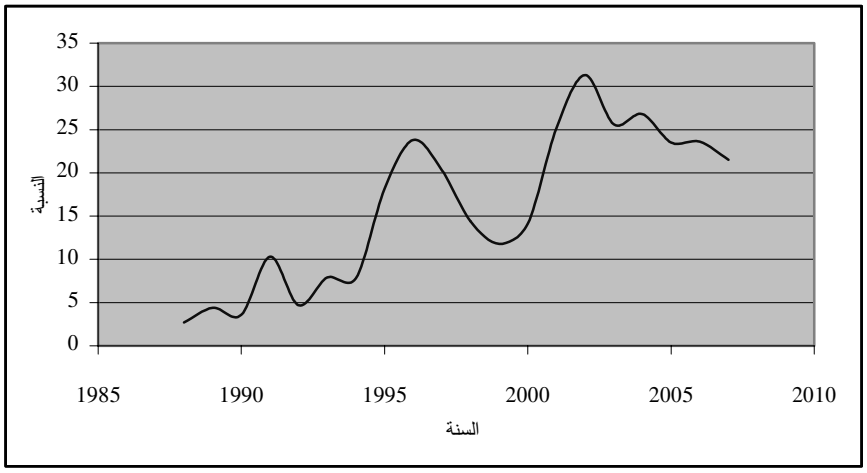

Source: Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il
Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Labor Force Survey, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

3-8 الفقر

تتدفق المساعدات الغذائية، أو من المفترض أن تتدفق، إلى المناطق التي تعاني من الفقر أكثر من غيرها من المناطق. وفي نفس الوقت، فإن تدفق المساعدات يمكن أن

يخفف من حدة الفقر التي توزع فيها تلك المساعدات. وقد باتت سمة الفقر تلازم قطاعاً كبيراً من الشعب الفلسطيني الذي عانى من سوء الأوضاع الاقتصادية، بسبب الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على مدى السنوات الماضية، فبداية من الانتفاضة الأولى 1987، مروراً بحرب الخليج الثانية 1991، ثم اتفاق أوسلو 1993 وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتفاضة الأقصى 2000، وأخيراً الحصار الاقتصادي 2006 و2007 الذي ما زال مفروضاً على قطاع غزة. ويعرض هذا الجزء أهم التغيرات التي حدثت في معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2007[3]، وهي فترة ما بعد أوسلو. فبالرغم من التوقعات بالازدهار الاقتصادي بعد وعود الدول المانحة بتقديم معونات سخية، إلا أن معدل الفقر محسوباً على أساس الاستهلاك ارتفع من 14% في العام 1995 إلى 24% في العام 1996، أي بنسبة 71.4%. ويعود ذلك إلى بطء ترجمة هذه الوعود إلى واقع ملموس، بالإضافة إلى تقلب حاجة السوق الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية والذي أثر على الأسر التي تعتمد بشكل رئيسي في مصدر دخلها على العمل داخل إسرائيل (شعبان والبطمة، 1995).

وفي العام 1998 انخفض معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى 12.1% بعد أن كان 13.1% في العام 1997، أي بنسبة انخفاض قدرها 12.8%، وقد يعود ذلك إلى الانخفاض الملموس في نسبة البطالة التي انخفضت بين هذين العامين من 20.3% إلى 14.4%. وفي الأعوام اللاحقة، بقي معدل الفقر متذبذباً ما بين صعود وهبوط حتى عام 2000 الذي شهد انتفاضة الأقصى، حيث بدأ بالارتفاع تدريجياً. وكما يلاحظ من شكل 11، فإن هنالك قفزة كبيرة حدثت في معدل الفقر في العام 2002 وهو عام الاجتياحات، حيث بلغ معدل الفقر 51%.

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

- ✧ لم يؤثر الهدوء النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية ما بعد 2003 على معدل الفقر الأراضي الفلسطينية، فقد بقي هذا المعدل مرتفعاً ويعود ذلك إلى الآثار

[3] لم يكن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي يصدر بيانات حول معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية. وتقتصر البيانات على الفترة، 1995-2007. وهي بيانات تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي.

السلبية لجدار الفصل العازل على قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى صعوبة العمل في إسرائيل وعدم توفر البديل في الأراضي الفلسطينية.

- كان للحصار الاقتصادي الذي فرض على الأراضي الفلسطينية في العامين 2006 و2007، وما زال مستمراً على قطاع غزة، أثر في تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث بقيت شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني تعاني من الفقر.

شكل 11: معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية (1995-2007)

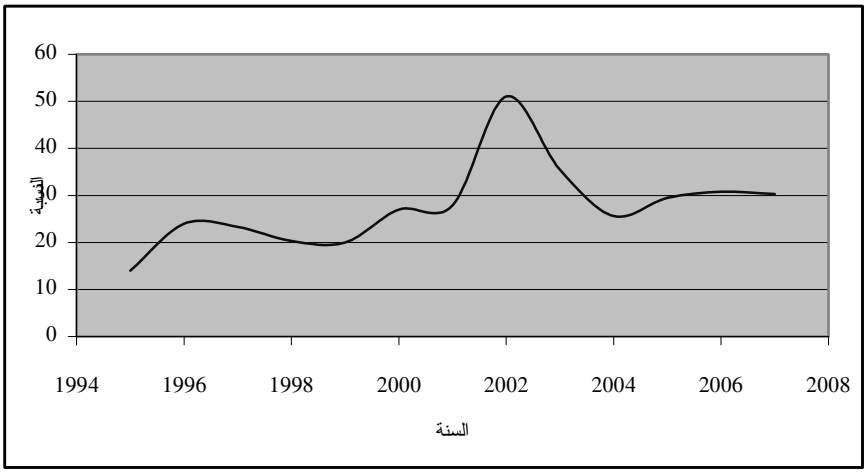

المصدر: المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين 1998، تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية 2005، 2006.

* أخذت بيانات السنوات 1995، 1996، 2000، 2002 من البنك الدولي.

3-9 الأمن الغذائي

إضافة إلى أثر المساعدات الغذائية على كل من الإنتاج الزراعي والمستوردات الغذائية وأسعار المواد الغذائية والفقر والبطالة، يتوقع أغلب الاقتصاديين أنه سيكون هنالك أثر إيجابي لهذه المساعدات على واقع الأمن الغذائي في الدول المتلقية لهذه المساعدات. ونعطي في هذا الجزء ملخصاً لمفهوم الأمن الغذائي وواقعه في الأراضي الفلسطينية خلال سنوات انتفاضة الأقصى وما بعدها.

بدأ استخدام مفهوم الأمن الغذائي في أواسط السبعينات من القرن الماضي، حين اعتمد مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في روما عام 1974 تعريفا لهذا المفهوم الهام. وركز التعريف على الكميات المتوفرة من المواد الغذائية واستقرارها واستقرار أسعارها. ومنذ ذلك الحين، توالت التعديلات على مفهوم الأمن الغذائي وتعريفه، فقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنه الوضع الذي يكون لدى جميع الناس المقدرة المادية والاقتصادية، في جميع الأوقات، للحصول على الغذاء الآمن والمغذي والذي يكفي لسد لتلبية احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية ليتمتعوا بحياة ملؤها النشاط والصحة (FAO, 2001). وفي عام 2003، اتسع الحديث عن الأمن الغذائي ليشمل جوانب أخرى تتعلق بجانبي الطلب والعرض والتأكد من وصول الطبقات الضعيفة للغذاء الآمن الصحي (FAO, 2003).

وخلال تلك التعديلات، نشر البنك الدولي تقريره السنوي لعام 1986 بعنوان "الفقر والجوع". وقدم التقرير تفريقاً واضحاً بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت. وربط التقرير انعدام الأمن الغذائي المزمن مع الفقر الهيكلي ومستويات الدخول المنخفضة، بينما ربط المؤقت منه بضغوطات مكثفة تتسبب عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات أو الانهيارات الاقتصادية.

ولا تتحدد مسألة الأمن الغذائي أو انعدامه في الإنتاج والمقدرة على الإنتاج (توفر الغذاء) فحسب، بل إن مسألة الأمن الغذائي تتعدى ذلك إلى البحث في مقدرة المستهلك للوصول إلى الغذاء الآمن والصحي دون عوائق مادية أو اقتصادية كالبطالة أو انخفاض الدخل أو حتى انعدامه أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية. أضف إلى ذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي يشمل استقرار الإمدادات الغذائية ولو بصورة نسبية، وأن يحصل على الغذاء من هم في حاجة ماسة له (FAO, 1996).

تجمع الدراسات والأبحاث التي أجريت حول الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية على أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تمثل أكبر عائق أمام تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين. وقد أدت العديد من سياسات وممارسات

الاحتلال الممنهجة على مدى سنوات الاحتلال الطويلة إلى إفقار الشعب الفلسطيني وتدمير بنيته الاجتماعية – الاقتصادية، وبالتالي خلق حالة مزدوجة من عدم الأمن الغذائي على المستوى الوطني وعلى المستوى المنزلي. فلا يخفى على أحد أثر ممارسات الاحتلال المتمثلة في إقامة جدار الفصل العنصري وسياسات الإغلاق وتدمير المنازل وتجريف الأراضي ومصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان وحرمان العمال من العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948 وفرض الحصار البري والبحري والجوي على الشعب الفلسطيني. وقد وضعت هذه الممارسات غالبية الشعب الفلسطيني في زاوية تحصيل ما يسد الرمق اليومي فقط (أبو علي وآخرون، 2006).

وقدرت دراسة حديثة نشرت عام 2008 التدهور الذي حصل على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وإضافة إلى ذلك، عزت الدراسة هذا التدهور إلى عدم مقدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الغذاء، سواء لموانع مادية أو اقتصادية. وأكدت الدراسة على أن عوائق الوصول إلى الغذاء، بشقيها، ناتج عن ممارسات الاحتلال، حيث موانع الحركة التي يضعها أمام المواطنين والسلع على حد سواء (Kanafani and Al-Botmeh, 2008).

وأشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2004a)، إلى انتشار ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير إلى أن حوالي 40% من سكان الضفة والقطاع غير آمنين غذائيا وأن حوالي 30% من باقي السكان معرضون لخطر غياب الأمن الغذائي، إذا ما بقيت الظروف على ما هي عليه. وتتفاوت مسألة انعدام الأمن الغذائي، بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل المناطق المعرضة للنقص الغذائي، إضافة إلى قطاع غزة، محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم والخليل والسفوح الشرقية في الضفة الغربية في نابلس وطوباس. وتتعرض هذه المناطق لخطر النقص الغذائي بسبب وجود مناطق عسكرية مغلقة، ووجود تجمعات ريفية وبدوية في المناطق الحدودية، ووجود مناطق فقيرة قرب المستوطنات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008).

وكما تشير البيانات التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة أيضاً، إلى أن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة في الاكتفاء الذاتي في إنتاج معظم المجموعات الغذائية، خاصة مجموعة الحبوب التي تشكل المصدر الأساسي للحصول على الطاقة. ولكن فجوة الاكتفاء الذاتي يتم سدها عن طريق المستوردات من الخارج. وعند مقارنة واقع الاستهلاك الفردي لكل مجموعة من المجموعات الغذائية، يمكن القول أن أوضاع الأفراد في دول الجوار أفضل من واقع الفرد الفلسطيني. ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نفس الفترة الزمنية هي أقل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول الجوار.

وتشير بيانات المنظمة أن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة في استهلاك الفرد من الطاقة الحرارية والبروتين والدهون، حيث أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من هذه المواد الغذائية الأساسية يقل عن معدل استهلاك الفرد في جميع دول الجوار (FAO, 2004a). إضافة إلى ذلك، تشير بيانات أخرى تصدرها المنظمة أن نسبة ناقصي التغذية في الأراضي الفلسطينية ازدادت من 12% لمعدل الفترة 1995–1997 إلى 16% لمعدل الفترة 2001–2003. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الجديدة (16%) أعلى من نسبة ناقصي التغذية على مستوى العالم ككل والبالغة 14% (FAO, 2004b).

وعلى عكس الأثر السلبي الذي يلعبه الاحتلال في ابتعاد المجتمع والمواطن الفلسطيني عن الأمن الغذائي، فقد كان للمؤسسات المانحة دور إيجابي في التخفيف من أثر الاحتلال السلبي على الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. فنظرا للتدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة للفلسطينيين منذ عام 2000، توسعت مظلة برامج المساعدات من التركيز على مساعدة الفقراء الذين يعانون من الفقر المزمن قبل الانتفاضة، لتشكل جزءاً مهما من نظام الرفاه الاجتماعي. وازدادت المعونات الغذائية الطارئة من 23,000 طناً إلى 168,000 طناً بين عامي 1999 وعام 2001، ثم ازدادت لتصل إلى 202,000 طناً عام 2004 (Kanafani and Al- Botmeh, 2008).

ويذكر أنه تم تطبيق برامج في المناطق التي تتعرض للنقص الغذائي من أجل مساعدتها، ومن أهم تلك البرامج العمل والتدريب. أضف إلى ذلك، تقديم المعونات الغذائية المباشرة والإغاثة الطارئة لإعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الاحتلال. كما يتم توزيع مواد غذائية شهرية من وكالة الغوث وبرنامج الغذاء العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعية. وبلغت كمية المساعدات الغذائية الموزعة عن طريق وزارة الزراعة الفلسطينية حوالي 9,670 طنا عام 2006 و10,204 طناً في عام 2007 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008).

تم في هذا الجزء من الدراسة وصف المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية من حيث تغيرها مع الزمن، وتركيبتها، والمانحين لها، والمنظمات المسؤولة عن توزيعها. كما تم وصف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تتأثر وتؤثر في حجم المساعدات الغذائية. وسيتم في الفصل التالي تحليل الآثار المتوقعة للمساعدات على هذه المتغيرات.

4- تحليل أثر المساعدات الغذائية على المؤشرات الاقتصادية الكلية

يحاول هذا الفصل من الدراسة تحليل علاقة المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية مع أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وحسب الأدبيات التي قامت الدراسة بمراجعتها، فإن من أهم المتغيرات التي يمكن أن تتأثر وتؤثر في حجم المساعدات الغذائية: الإنتاج الزراعي، والمستوردات من المواد الغذائية، والمستوى العام لأسعار المواد الغذائية، والبطالة، والفقر، والأمن الغذائي بشكل عام. وسوف نسعى هنا إلى تحديد شكل هذه العلاقات وتقييم أثرها الكمي خلال السنوات قيد الدراسة 1988-2007، أو خلال فترة زمنية جزئية منها، حسب توفر البيانات.

4-1 المساعدات الغذائية والإنتاج الزراعي

تمت الإشارة عند استعراض واقع المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية في الفصل السابق، إلى أن بعض المواد الغذائية المقدمة كمساعدات لا تنتج أصلا في الأراضي الفلسطينية (كالأرز والسكر)، وأن البقية الباقية من منتجات المحاصيل الحقلية المستخدمة كغذاء بشري (القمح، والفول، والعدس، والحمص: انظر الجدول 4) لا تشكل سوى نسبة قليلة من الإنتاج النباتي (4%)، أو من إنتاج المحاصيل الحقلية المنتجة في الأراضي الفلسطينية (22%). وعليه، يمكن الاستنتاج بأن أثر المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية على الإنتاج الزراعي المحلي سيكون ضئيلاً.

ويسعى هذا الجزء من الفصل إلى اختبار هذه الفرضية، بمعنى، هل تؤثر المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية على الإنتاج الزراعي فيها؟ وإذا كان هنالك من تأثير، هل تؤثر المساعدات الغذائية سلباً أم إيجاباً في مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية؟

ولإثبات هذه الفرضية أو الإجابة عن هذين السؤالين، تستخدم الدراسة أسلوب تحليل الانحدار لبحث طبيعة العلاقة بين المساعدات الغذائية (كمتغير مستقل) يؤثر في حجم الإنتاج الزراعي (كمتغير تابع). وبما أن حجم الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل أخرى، قد تكون أكثر أهمية من حجم المساعدات الغذائية، فقد تم إضافة هذه العوامل إلى النموذج القياسي المفسر للعلاقة بين هذين المتغيرين. ولعل أهم عاملين يؤثران في حجم الإنتاج الزراعي هما قيمة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي (كمقياس لرأس المال الزراعي) ونسبة العمال المشتغلين في القطاع الزراعي (كمقياس لحجم العمالة الزراعية).
وعليه، يصبح النموذج القياسي على النحو التالي:

$$RAgOut = \beta_0 + \beta_1 FA + \beta_2 RAgInPur + \beta_3 AgEmpl + e \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:
$RAgOut$: قيمة الإنتاج الزراعي الحقيقي (مليون دولار)
FA : المساعدات الغذائية (طن)
$RAgInPur$: القيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي (مليون دولار)
$AgEmpl$: نسبة العاملين في القطاع الزراعي (نسبة مئوية)
e : الخطأ العشوائي
$\beta's$: معاملات يصار إلى تقديرها

وعند تقدير النموذج، كانت النتائج على النحو التالي:

$$RAgOut = \underset{(-1.75)}{-512.40} - \underset{(-2.35)}{0.0016FA} + \underset{(2.99)}{2.84RAgInPur} + \underset{(2.91)}{31.96AgEmpl} \ldots\ldots (2)$$

$$R^2 = 0.71 \qquad \overline{R}^2 = 0.65 \qquad F - ratio = 12.99$$

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى القيم التائية المناظرة لكل معامل من المعاملات المقدرة.

وتشير نتائج التقدير إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.71، والتي تعني أن 71% من التغير في قيمة المتغير التابع (قيمة الإنتاج الزراعي الحقيقي) يمكن تفسيره من خلال التغير في المتغيرات المستقلة (حجم المساعدات الغذائية، والقيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج النباتي، ونسبة العاملين في القطاع الزراعي). كما تشير النتائج أن القيمة الفائية المحسوبة (F-calculated) هي 12.99. وتستخدم القيمة الفائية في اختبار جودة النموذج ككل (كوحدة واحدة). وبما أن القيمة الفائية المحسوبة عالية، يمكن القول أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه في تحليل العلاقة بين الإنتاج الزراعي (كمتغير تابع) وكل من حجم المساعدات الغذائية والقيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي، ونسبة العاملين في القطاع الزراعي (كمتغيرات مستقلة).

وعند إمعان النظر في القيمة التائية المحسوبة، التي تستخدم في اختبار جودة المعاملات المقدرة كل على حدة، يظهر أن جميع القيم التائية المحسوبة مرتفعة نسبياً. ولاختبار معنوية المعاملات المقدرة، يجب مقارنة القيم التائية المحسوبة مع القيمة التائية الجدولية (1.75 لدرجات حرية عددها 16 ومستوى ثقة 0.05). وعليه، يمكن الاستنتاج أن جميع معاملات المتغيرات المستقلة تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، أي أنها تختلف إحصائياً عن الصفر.

وللبحث في طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة، يمكن تفحص إشارة كل معامل من المعاملات المقدرة. وتشير نتائج التقدير، إلى أن المعاملات المقدرة لكل من القيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الحقيقية ونسبة العاملين في القطاع الزراعي تحمل الإشارات الموجبة المتوقعة، بمعنى أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الإنتاج الزراعي) وهذين المتغيرين المستقلين.

أما علاقة حجم المساعدات الغذائية مع المتغير التابع، فهي علاقة عكسية حيث أن إشارة معامله المقدر هي إشارة سالبة. وعليه، نخلص إلى القول أن للمساعدات الغذائية أثراً سلبياً على مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية، حيث من المتوقع أن

ينخفض الإنتاج الزراعي بحوالي 1,600 دولاراً مع زيادة المساعدات الغذائية بمقدار طن واحد. تشير بيانات المساعدات الغذائية، أن معدل حجم المساعدات السنوي للفترة 1988–2007 وصل إلى 59,355 طناً. وعليه، يمكن القول أن هذا الحجم من المساعدات من المحتمل أن يكون قد قلل معدل الإنتاج الزراعي السنوي بمقدار 95 مليون دولار. وتجدر الإشارة أن هذا المبلغ يساوي 8.5% من قيمة الإنتاج الزراعي للموسم الزراعي 2007/2006 والبالغ 1,114 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع الجانب النظري الذي تم استعراضه في الجزء (1.1.2) من الفصل الثاني في هذه الدراسة؛ والذي يقول أن للمساعدات الغذائية أثراً سلبياً على الإنتاج الزراعي. وقد توج ذلك من خلال بعض المشاهدات على أرض الواقع، حيث أشار أوكوس (2006) إلى الأثر السلبي الذي تركه دعم الاتحاد الأوروبي لمسحوق الحليب على صناعة الألبان المحلية في كثير من الدول المتلقية للمساعدات. كما أثبت جيلان (2006) و(2007) الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في أثيوبيا. وكما أثبت الباحث مان (1967) الأثر السلبي لهذه المساعدات على الإنتاج الزراعي في الهند.

إضافة للأثر المحبط للمساعدات الغذائية الطارئة على الإنتاج الزراعي، يمكن تفسير العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين من واقع الأراضي الفلسطينية بعدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث تظهر زيادات ملموسة في كمية المساعدات في أوقات الأزمات الاقتصادية، فيتأثر الإنتاج الزراعي سلباً خلال هذه الفترات، مثله في ذلك مثل النشاطات الاقتصادية الأخرى. فكما لاحظنا في الجزء الأول من الفصل الثالث، فقد زادت المساعدات الغذائية مع زيادة زخم الانتفاضة في العام 2001. وازدادت المساعدات الغذائية كذلك في العامين 2006 و2007، إثر الحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

4-2 المساعدات الغذائية وحجم المستوردات

تمت الإشارة في الفصل السابق (5.3) إلى أن جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، لم يكن يصدر بيانات سنوية تفصيلية لبيانات التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة بتفصيلاتها المتعارف عليها دولياً، بل إن كل ما كان يصدره هو قيمة الصادرات والمستوردات الكلية. وعليه، أصبح من المستحيل إطالة السلسلة الزمنية المتعلقة بهذه البيانات، ولذلك فإن الدراسة تستخدم بيانات سنوية للفترة 1996-2007 حول المستوردات من المواد الغذائية والحبوب لبيان علاقتها مع المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية.

يؤدي قلة عدد المشاهدات، بسبب عدم توفر بيانات حول المستوردات من المواد الغذائية للفترة 1988-1995، إلى استحالة استخدام أسلوب تحليل الانحدار بالعدد المتبقي من المشاهدات. وعليه، فإن الدراسة تستخدم أسلوب تحليل الارتباط بين قيمة المستوردات من المواد الغذائية وحجم المساعدات المقدمة في الأراضي الفلسطينية باستخدام بيانات الفترة 1996-2007. ونظراً لأهمية الحبوب في تركيبة المساعدات الغذائية، فإن الدراسة تحسب معاملي ارتباط، أحدهما بين قيمة المستوردات الغذائية وحجم المساعدات الغذائية، والآخر بين قيمة المستوردات من الحبوب وحجم المساعدات الغذائية.

وعند تفحص بيانات الجدول 5 في الجزء (5.3) المتعلقة بالمستوردات من المواد الغذائية وبيانات الجدول 1 في الملحق والمتعلقة بالمساعدات الغذائية، فإنه يصعب حصر علاقة واضحة بين حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية وقيمة المستوردات الغذائية. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم المساعدات الغذائية في العام 2001 حوالي 164,613 طناً من المواد الغذائية، وهي من أعلى مستويات المساعدات التي تمت ملاحظتها، غير أن قيمة المستوردات من المواد الغذائية في ذلك العام لم تصل سوى إلى حوالي 409 ملايين دولار، وهي أقل من المعدل السنوي للمستوردات البالغ 417 مليون دولار. وفي العام الذي يليه، وهو عام الاجتياحات، انخفض حجم المساعدات إلى مستوى يقل عن نصف مستواه في العام 2001 حين

تراجع إلى 68,077 طناً من المساعدات الغذائية، بينما انخفضت قيمة المستوردات من المواد الغذائية إلى مستوى يقارب 325 مليون دولار. أما في العام 2006، فقد ازدادت المساعدات الغذائية إلى حوالي الضعف مقارنة بالعام 2005، حيث وصلت 117,539 طناً بعد أن كانت 63,993 طناً. أما قيمة المستوردات، فقد انخفضت بين هذين العامين بمقدار بسيط بين هذين العامين، حيث تراجعت إلى 452 مليون دولار في العام 2006 بعد أن كانت 465 مليون دولار في العام 2005.

وعند حساب قيمة معاملي الارتباط المستهدفين، باستخدام بيانات الفترة الزمنية 1996-2007، كانت قيمة معامل الارتباط بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى المستوردات الغذائية الكلية 0.14. ويستدل من هذه القيمة وإشارتها الموجبة أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية ولكنها ضعيفة. أما قيمة معامل الارتباط بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى المستوردات من الحبوب، فكانت -0.0002. ويستدل من هذه القيمة وإشارتها السالبة أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية ولكنها ضعيفة جداً، بل يمكن القول أن مثل هذه العلاقة تكاد تكون معدومة.

4-3 المساعدات الغذائية وأسعار المواد الغذائية

تم في الجزء 2.2 من هذه الدراسة استعراض الجانب النظري المتعلق بأثر المساعدات الغذائية على الأسعار. وقد تمت الإشارة إلى أن هذا الأثر قد يسير في إحدى ثلاثة اتجاهات، حسب مقدار الزيادة في كل من العرض والطلب؛ فقد تبقى الأسعار ثابتة (عندما تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب)، أو أنها قد تنخفض (عندما تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب)، أو أنها قد تزداد (عندما تكون الزيادة في العرض أقل من الزيادة في الطلب).

لدراسة أثر المساعدات الغذائية على مستوى أسعار المواد الغذائية، تم بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية كمتغير تابع وحجم

المساعدات الغذائية كمتغير مستقل. وحيث أن مستوى أسعار المـــواد الغذائيـــة يتـــأثر بعوامل أخرى، قد تكون أكثر أهمية من حجم المساعدات الغذائية، فقد تم إضافة هـــذه العوامل إلى النموذج القياسي. ولعل أهم عاملين يؤثران في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية (الارتفاع في أسعار المواد الغذائية) هما؛ الدخل كمؤشر على مستوى الطلـــب (Demand Pull Inflation) على المواد الغذائية، وتكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي كمؤشر على مستوى العرض (Cost Push Inflation) على مستوى الإنتاج الزراعـــي المحلي. وسنقوم باستخدام الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لمـــستوى الطلـــب، واستخدام تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي الحقيقية كمقياس لتكاليف الإنتاج الزراعي المحلي. وعليه، يصبح النموذج القياسي على النحو التالي:

$$FCPI = \beta_0 + \beta_1 FA + \beta_2 RGDP + \beta_3 RAgInPur + e \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

$FCPI$: الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية (نسبة مئوية)

FA : المساعدات الغذائية (الطن)

$RGDP$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)

$RAgInPur$: القيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي (مليون دولار)

e : الخطأ العشوائي

$\beta's$: معاملات يصار إلى تقديرها

وعند تقدير النموذج، كانت النتائج على النحو التالي:

$$\underset{}{FCPI} \underset{}{= 272.83} + \underset{(4.23)}{0.00024}\ FA \underset{(2.23)}{-0.05}\ RGDP \underset{(-2.82)}{-0.11}\ RAgInPur \underset{(-0.80)}{} \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$R^2 = 0.64 \qquad \overline{R}^2 = 0.58 \qquad F - ratio = 9.66$$

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى القيم التائية المناظرة لكل معامل مـــن المعـــاملات المقدرة.

وتشير نتائج التقدير إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.64، وتعني أن 64% من التغير في قيمة المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية) يمكن تفسيره من خلال التغير في المتغيرات المستقلة (حجم المساعدات الغذائية، ومستوى الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، والقيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي). كما تشير النتائج أن القيمة الفائية المحسوبة (F-calculated) هي 9.66، وبما أن هذه القيمة عالية، يمكن القول أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه في تحليل العلاقات بين الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية (كمتغير تابع) وكل من حجم المساعدات الغذائية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والقيمة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي (كمتغيرات مستقلة).

وعند تفحص القيم التائية المحسوبة، يظهر أن جميع هذه القيم مرتفعة نسبياً، ما عدا القيمة التائية الخاصة بمعامل مستلزمات الإنتاج الزراعي. وعليه، يمكن الاستنتاج أن هذا المعامل المقدر لا يتمتع بمعنوية على مستوى أية دلالة إحصائية، أي أن قيمة هذا المعامل لا تختلف إحصائياً عن الصفر. أما معاملات المتغيرات المستقلة الأخرى (حجم المساعدات الغذائية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، فهي تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى ثقة 0.05، وعليه، فإنها تختلف إحصائياً عن الصفر، ويمكن استخدامها في تفسير التغيرات في مستوى الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية.

وتشير نتائج التقدير إلى أن إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي سالبة، بمعنى أن العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمقياس لمستوى الطلب) والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية. لا شك أن هذه النتيجة تخالف التوقعات، حيث أنه من المتوقع أن يزداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك عند زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين). ويمكن تفسير هذا التعارض بعاملين أساسيين. أولهما: أن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة الركود التضخمي: بطالة مرتفعة مع ارتفاع في الأسعار. ثانياً، أن جزءاً كبيراً من التضخم في الأراضي الفلسطينية ناتج عن التضخم المستورد؛ خاصة وأن 80% من المستوردات

الغذائية الفلسطينية تأتي من إسرائيل التي يعاني اقتصادها، شأنه شأن الاقتصاد العالمي، من مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار.

أما علاقة حجم المساعدات الغذائية مع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، فهي علاقة طردية طفيفة حيث أن إشارة معاملها المقدر هي إشارة موجبة. وتشير النتائج إلى أنه من المتوقع أن يزداد الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية بحوالي 0.00024 نقطة مئوية مع زيادة المساعدات الغذائية بمقدار طن واحد. وبمعنى آخر، فمن المتوقع أن يزداد الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية بنسبة 1%، عندما يزداد حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية بمقدار 4,167 طناً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة، بصورة عامة، باستخدام نموذج باسو أيضاً، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب على أنواع المواد الغذائية الأخرى عند تقديم أنواع معينة من المواد الغذائية كمساعدات غذائية. لا شك أن زيادة الطلب على أنواع المواد الغذائية الأخرى سيؤدي إلى زيادة أسعارها، وبالتالي، ارتفاع مستوى مؤشر أسعار المواد الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة (العلاقة الطردية بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى أسعار المواد الغذائية) لا تتفق مع النتيجة التي توصل إليها ليفينسون ومكميلان حول أثر المساعدات الغذائية على سعر القمح بالتحديد، حيث توصلا إلى أن المساعدات الغذائية لأثيوبيا قد خفضت من أسعار القمح هناك. ولكن دراستهما تعرضت إلى الكثير من الانتقادات لأنها بحثت في سلعة واحدة وهي القمح، ولم تدرس الأثر على مستوى الأسعار على وجه العموم، أو الغذاء على وجه الخصوص.

وفي السياق الفلسطيني، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال نتائج تقرير الفقر للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث أشارت تلك النتائج إلى وجود أخطاء كبيرة في استهداف الطبقات المحتاجة من الأسر الفلسطينية، فقد تبين أن أكثر من 56% من الأسر التي حصلت على مساعدات في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 هي أسر

غير مستحقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007). وكما هو متوقع، فإن الإنسان يسعى إلى إشباع حاجاته الأساسية أولاً، ومن ثم يتجه إلى إشباع حاجاته الأخرى. وبما أن المأكل هي الحاجة الأساسية الأولى للإنسان، فمن المتوقع أن تكون الطبقات غير المحتاجة قد أشبعت حاجتها من الغذاء الأساسي الذي يكون عادة ضمن رزمة المساعدات الغذائية، كالطحين والزيوت والأرز والسكر والبقوليات. وبالتالي، فإن الأسر التي تتلقى مثل هذه المساعدات ستستخدم المبالغ النقدية التي لم تنفق على الغذاء المقدم كمساعدات في الإنفاق على أنواع أخرى من المواد الغذائية خارج رزمة المساعدات الغذائية، كالخضار والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان. ناهيك أن بعض الأسر المتلقية للمساعدات يمكن أن تلجأ إلى بيع جزء من المواد الغذائية لشراء أصناف أخرى من نفس النوع أو أنواع أخرى من المواد الغذائية. بمعنى، أن الطلب على المواد الغذائية خارج رزمة المساعدات، أو حتى داخلها، سوف يزداد، مما يؤدي إلى ارتفاع عام في أسعارها.

4-4 المساعدات الغذائية ومستوى البطالة

أشارت نتائج التحليل الوصفي في الفصل الرابع من الدراسة أن معدلات البطالة السائدة في الأراضي الفلسطينية كانت متذبذبة عبر السنوات قيد الدراسة. فقد أشارت البيانات التي تم استعراضها أن أعلى معدل للبطالة عانت منه الأراضي الفلسطينية كان 31.3% في العام 2002، وهي سنة الاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية وإعادة احتلالها. أما أدنى معدلات بطالة، فقد سادت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1988-1993، حيث كانت سوق العمل الإسرائيلية مفتوحة للعمالة الفلسطينية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه، هل تؤثر المساعدات الغذائية في مستوى البطالة؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فكيف سيكون هذا الأثر؟ إضافة إلى كل ذلك، ما هي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في حجم البطالة عدا حجم المساعدات الغذائية المقدمة في

الأراضي الفلسطينية؟ وللإجابة عن السؤال الأخير، وحيث أن معدل البطالة يتأثر بحجم النشاط الاقتصادي، فإن هذه الدراسة تستخدم مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لهذا النشاط في الأراضي الفلسطينية. وكما أن معدل البطالة يتأثر بمستوى التضخم ويؤثر فيه من خلال العلاقة التبادلية بينهما والمعروفة بالأدبيات الاقتصادية بمنحنى فيليبس (Phillips Curve) والتي تشير إلى العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم. وخلاصة القول، يمكن تمثيل العلاقة بين معدل البطالة والعوامل المؤثرة فيها، بما فيها حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، بالنموذج القياسي التالي:

$$Unempl = \beta_0 + \beta_1 FA + \beta_2 RGDP + \beta_3 Infl + e \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن:

$Unempl$: معدل البطالة (نسبة مئوية)

FA: المساعدات الغذائية (طن)

$RGDP$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)

$Infl$: معدل التضخم (نسبة مئوية)

e: الخطأ العشوائي

$\beta's$: معاملات يصار إلى تقديرها

وعند تقدير النموذج، كانت النتائج على النحو التالي:

$$Unempl = \underset{(3.608)}{65.774} + \underset{(0.543)}{0.00002}\ FA - \underset{(-2.723)}{0.014}\ RGDP - \underset{(-1.225)}{0.527}\ infl \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$R^2 = 0.58 \qquad \overline{R}^2 = 0.50 \qquad F = 7.014$$

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى القيم التائية المناظرة لكل معامل من المعاملات المقدرة.

وتشير نتائج التقدير إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي 0.58، والتي تعني أن 58% من التغير في قيمة المتغير التابع (معدل البطالة) يمكن تفسيره من خلال التغير في المتغيرات المستقلة (حجم المساعدات الغذائية، ومستوى الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التضخم). كما تشير النتائج أن القيمة الفائية المحسوبة (F-calculated) هي 7.014، وبما أن القيمة الفائية المحسوبة عالية، يمكن القول أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه في تحليل العلاقات بين معدل البطالة (كمتغير تابع) وكل من حجم المساعدات الغذائية، والناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التضخم (كمتغيرات مستقلة).

ويلاحظ أن القيمة التائية المحسوبة لمعامل الدخل المحلي الإجمالي هي المرتفعة فقط. وعليه، يمكن الاستنتاج أن المعامل المقدر لهذا المتغير المستقل يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، أي أنه يختلف إحصائياً عن الصفر. أما متغيرات حجم المساعدات الغذائية ومستوى التضخم، فلا تتمتع بأية دلالة ذات معنوية يمكن قبولها. وبذلك نستنتج أن قيم هذه المعاملات لا تختلف إحصائياً عن الصفر، ولا يمكن استخدامها في تفسير التغيرات في المتغير التابع (معدل البطالة).

وتشير نتائج التقدير إلى أن إشارة معامل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي هي إشارة سالبة، بمعنى أن للنشاط الاقتصادي أثر جيد على مستوى البطالة، بحيث أن زيادة الدخل المحلي الإجمالي بمقدار مليون دينار، سيؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بمعدل 0.014%، بمعنى آخر، من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بنسبة 1%، كلما ازداد الدخل المحلي الإجمالي بمقدار 71 مليون دولار. أما معامل معدل التضخم، فيحمل إشارة سالبة وهي الإشارة المتوقعة من الناحية الاقتصادية، ولكنها كما ذكرنا أعلاه، لا تختلف إحصائياً عن الصفر، ولا يمكن بالتالي استخدامها لتفسير أية علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

أما علاقة حجم المساعدات الغذائية مع المتغير التابع، فهي علاقة طردية حيث أن إشارة معامله المقدر هي إشارة موجبة، ولكنها لا تختلف إحصائياً عن الصفر. وعليه،

نخلص إلى القول أن المساعدات الغذائية لا تؤثر في معـدل البطالـة فـي الأراضـي الفلسطينية. ويمكن تفسير ذلك من خلال العودة إلى النظرية الاقتصادية وتجارب الدول الأخرى لأثر المساعدات الغذائية على البطالة. يوضح نموذج أوسـاكوي (1998) أن أثر المساعدات على البطالة يكون جلياً في برامج العمل مقابل الغذاء التي تهدف إلـى توفير فرص عمل للمستفيدين، وتترك بالتالي أثراً إيجابياً على معدلات البطالة. أما في حالات تقديم المساعدات الغذائية المجانية فمن الـصعب ربـط العلاقـة بـين حجـم المساعدات والبطالة، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، لم يبلغ حجم المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي للفترة 2007–2009 ضمن برامج العمل مقابل الغذاء في الأراضي الفلسطينية سوى 23% من مجموع المساعدات التي يقدمها للفترة نفسها (WFP, 2007).

ومن الناحية التطبيقية، أشارت دراسة هودينوت (2003) إلى عدم وجود علاقـة بـين حجم المساعدات الغذائية المقدمة في أثيوبيا ومعدلات البطالة فيها. وكما أشارت دراسة أحمد (1995) في بنغلاديش أن برامج العمل مقابل الغذاء هي التي تقلل من مـستوى البطالة، خاصة بين العمالة قليلة المهارة.

4–5 المساعدات الغذائية ومستوى الفقر

لا يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات سنوية حول الفقر على صـورة سلسلة زمنية، ولكنه يصدر تقارير إحصائية متفرقة، إضافة إلى مؤتمرات صحفية حول بيانات الفقر المحسوبة بناءً على التعريف الرسمي الذي تم تبناه الجهـاز عـام 1997. ويحتوي التعريف عناصر مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتكون من ستة أشخاص. ويتم حساب الفقر بناء على مستوى دخل الأسـرة أو علـى مستوى إنفاقها باستخدام بيانات مسح إنفاق واسـتهلاك الأسـرة (الجهـاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ج).

ولهذا، نجد أن عدد المشاهدات المتوفرة عن معدلات الفقر قليل، ولا يمكن استخدام أسلوب تحليل الانحدار بهذا العدد المحدود من المشاهدات. وعليه، فإن الدراسة ستستخدم أسلوب تحليل الارتباط بين مستوى الفقر وحجم المساعدات المقدمة في الأراضي الفلسطينية. وباستخدام المشاهدات المتوفرة حول هذين المتغيرين وللفترة الزمنية 1995–2007، وبالاستعانة ببيانات يصدرها البنك الدولي إضافة لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم حساب معامل الارتباط، حيث تشير النتائج أن قيمته 0.36.

ويستدل من إشارة معامل الارتباط الموجبة أن هنالك علاقة ارتباط طردية بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية. أما قيمة هذا المعامل، فتشير إلى ضعف هذه العلاقة بين هذين المتغيرين. وخلاصة القول أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية ولكنها ليست قوية. ويمكن تفسير ذلك، باحتمالية زيادة حجم المساعدات الغذائية عندما تزداد معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية. وكما يمكن أن يتأثر هذان المتغيران بتغير عامل ثالث يؤثر في كل منهما. ولعل مستوى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الاقتصادي الذي يمكن أن يتأثر ويؤثر بنفس الوقت بين هذين المتغيرين، فتظهر علاقة الارتباط الطردية بينهما.

4-6 المساعدات الغذائية والأمن الغذائي

كما سبق أن ذكرنا في الجزء الأخير من الفصل السابق، ينتج انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية في المقام الأول عن القيود الإسرائيلية المشددة، ليس فقط على الحدود الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما أيضاً على حركة الأفراد الداخلية بين القرى والبلدات والمدن (ماس، 2009ب). إذ حدت هذه القيود من القدرة الفيزيائية والاقتصادية (بسبب فقدان الوظائف ومصادر الدخل) من الوصول إلى الغذاء. وقد رافق ذلك، كما بينته البيانات التي تم استعراضها في الفصل الثالث من هذه الدراسة،

زيادة في معدلات البطالة، وانخفاض مستوى حصة الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، وتفشي ظاهرة الفقر. وكما أدى إلى زيادة حجم المساعدات الغذائية بشكل واضح.

وجرى أول تقييم لوضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية عام 2003، وذلك عن طريق تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات، مجموعة الآمنين غذائياً، ومجموعة غير الآمنين غذائياً، والمجموعة المتوسطة، وتحديد نسبة كل مجموعة في مجموع المجتمع. ويتم إجراء هذه التقييمات عن طريق برنامج الغذاء العالمي بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ولكن هذا التقييمات لم تستمر بشكل سنوي منتظم، الأمر الذي يصعَب دراسة أثر المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي بالطرق الكمية (كتحليل الانحدار أو معامل الارتباط). وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إجراء تقييمين آخرين لواقع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية في العامين 2006 و2008. لذا، يقوم هذا الجزء بدراسة أثر المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي من خلال مراجعة التقييمات الثلاث، ومحاولة ربط حجم المساعدات الغذائية خلال تلك الأعوام مع وضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية.

يبين شكل 12 تغيرات واقع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2003، و2006، و2008. يظهر الشكل تحسناً طفيفاً في تحسن وضع الأسر الآمنة غذائياً، إذ ارتفعت النسبة من 34% خلال العام 2006 إلى 36% في العام 2008. وعلى الرغم من تحسن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 مقارنة مع 2003 (إذ انخفضت نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 40% إلى 34%)، لكن الوضع تدهور ثانية في العام 2008، حين ارتفعت نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 38%. ويمكن إرجاع ذلك إلى انضمام نسبة من المجموعة المتوسطة[4] إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (إذ انخفضت نسبة الأسر ضمن المجموعة المتوسطة من 32% في العام 2006 إلى 26% في العام 2008).

[4] تضم المجموعة المتوسطة الأسر الآمنة غذائياً بشكل هامشي، والأسر المُعرَّضة لعدم الأمان الغذائي.

شكل 12: الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

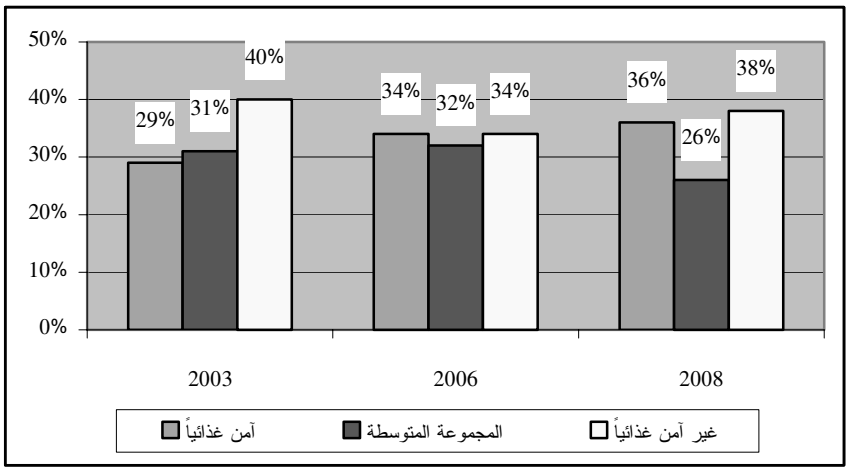

Source: CFSVA, 2003, 2007, Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis, WFP, DFID, FAO, and EU

FAO, WFP, and UNRWA, 2008, Joint Rapid Food Security Survey in the Occupied Palestinian Territory. May,

أما حجم المساعدات الغذائية المقدمة خلال تلك الفترة، فقد ارتفعت بنسبة تفوق 245% خلال العام 2007 مقارنة مع 2003. فبينما كان حجم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية 54 ألف طن في العام 2003، تجاوزت هذه الكمية 184 ألف طن خلال العام 2007 (انظر الجدول 1 في ملحق الدراسة). والسؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى ساهمت هذه الزيادة الهائلة في حجم المساعدات الغذائية في تحسين الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية؟ أشار تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام 2007 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية وصل إلى 30.3%، في حين بلغ معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية للعام نفسه وفقاً لدخل الأسرة 57.2%. ويعزى الفرق الشاسع بين معدلات الفقر لاستهلاك ودخل الأسرة إلى أن بعض الأسر تستهلك جزءاً من إنتاجها الزراعي الذاتي، إضافة للمساعدات المجانية الطارئة التي تتلقاها أسر أخرى، مما يحسن من مستوى استهلاكها.

كما أشار نفس التقرير إلى أن المساعدات الطارئة خفضت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بنسبة 11.1% خلال العام 2007 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ج)، بمعنى أن نسبة الفقر، وفقاً لأنماط الاستهلاك، كان يمكن أن تكون 34.1% بدلاً من 30.3% في العام 2007، دون المساعدات الطارئة. لكن التقرير لم يبين مساهمة المساعدات الغذائية (دون النقدية) في تخفيض نسبة الفقر وتحسين الأمن الغذائي. ولا بد من الإشارة في هذا المقام، إلى أن نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك ستكون أقل من 30.3% لو كان هناك استهداف أفضل لمستحقي المساعدات. فقد أظهر تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 29% من العائلات التي حصلت على مساعدات في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 هي عائلات لا تستحق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

وقد قلل كنفاني والبطمة (Kanafani and Al-Botmeh, 2008) من قدرة المساعدات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. فعند التدقيق في حجم المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية، خاصة خلال السنوات الخمس الماضية 2003–2007 (انظر جدول 2)، يظهر تذبذباً عالياً في حجم المساعدات الغذائية المقدمة. وبما أن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي خلال السنوات الخمس الماضية لم تتحسن بشكل ملحوظ، فقد رجح كنفاني والبطمة التذبذب في حجم المساعدات إلى استجابة المجتمع الدولي لمتطلبات المؤسسات المانحة للمساعدات الغذائية، وليس استجابة لوضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. ويكمن الحل من وجهة نظرهما، في استعادة الفلسطينيين حقهم في التنقل والعمل دون قيود.

5- النتائج والتوصيات

حاولت الدراسة التعرف على أثر المساعدات الغذائية على بعض المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1988-2007. ويلخص هذا الفصل أهم النتائج التي ظهرت من نتائج التحليل الوصفي والاستدلالي، كما يعطي بعض المؤشرات لمضامين لسياسات اقتصادية يمكن تبنيها من قبل صانعي السياسة الاقتصادية الفلسطينية.

5-1 النتائج

أشارت البيانات التي استخدمتها الدراسة إلى تذبذب حجم المساعدات الغذائية خلال الفترة قيد الدراسة، حيث كان أقلها في العام 1996 وأعلاها في العام 2007، بينما شهدت بعض الأعوام زيادة ملحوظة في حجم المساعدات الغذائية مثل الأعوام 2001، 2004، 2006، 2007. وكما أشارت البيانات إلى أن دقيق القمح يمثل النسبة الكبرى من تركيبة المساعدات الغذائية (73%). وإلى جانب دقيق القمح، فإن أهم المنتجات الغذائية التي تظهر في تركيبة المساعدات الغذائية تتمثل في الزيوت، والأرز، والسكر، والحمص، والعدس، والفول. كما أظهرت البيانات أن نسبة الإنفاق على الغذاء في الأراضي الفلسطينية تصل إلى حوالي 37% من مجموع الإنفاق على جميع المجموعات السلعية والخدمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة أعلى من النسب المناظرة في كل من الأردن (33%) وإسرائيل (17%).

وقد تم بناء ثلاثة نماذج قياسية، لدراسة أثر المساعدات الغذائية المقدمة في الأراضي الفلسطينية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي؛ الإنتاج الزراعي، والأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، والبطالة. وأشارت نتائج تقدير النماذج الاقتصادية إلى أن:

- ✧ للمساعدات الغذائية أثر سلبي طفيف على مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية، حيث من المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي بحوالي 0.0016 من المليون دولار مع زيادة المساعدات الغذائية بمقدار طن واحد.
- ✧ علاقة حجم المساعدات الغذائية مع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، هي علاقة طردية طفيفة، حيث من المتوقع أن يزداد هذا الرقم بحوالي 0.00024 نقطة مئوية مع زيادة المساعدات الغذائية بمقدار طن واحد.
- ✧ علاقة حجم المساعدات الغذائية مع معدل البطالة هي علاقة طردية ولكنها لا تختلف إحصائياً عن الصفر. وعليه، يمكن القول أن المساعدات الغذائية لا تؤثر في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية.

وبسبب محدودية المشاهدات المتوفرة حول قيمة المستوردات من المواد الغذائية والفقر والأمن الغذائي، بسبب عدم نشر الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي بيانات حول هذه المتغيرات، فقد استخدمت الدراسة طريقة معامل الارتباط لدراسة أثر المساعدات الغذائية على كل من المستوردات والفقر، والطريقة الوصفية لدراسة أثرها على الأمن الغذائي. وأشارت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بين حجم المساعدات الغذائية وقيمة المستوردات من المواد الغذائية ككل هي 0.14، أما قيمة هذا المعامل بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى المستوردات من الحبوب فهي −0.0002، الأمر الذي يعني أن العلاقة بين حجم المساعدات الغذائية ومستوى التجارة الخارجية علاقة ضعيفة، بل تكاد لا تكون ملحوظة. وكما أشارت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بين حجم المساعدات الغذائية ونسبة الفقر هي 0.36، الأمر الذي يعني أن العلاقة بينهما علاقة طردية ولكنها ليست قوية.

وقامت الدراسة بتحليل أثر المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي من خلال مراجعة التقييمات الثلاث الرئيسية، التي يجريها برنامج الغذاء العالمي بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لواقع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2003، و2006، و2008، وربط حجم المساعدات الغذائية خلال تلك الأعوام مع وضع الأمن الغذائي. وتبين من خلال تلك التقييمات أنه

لم يطرأ تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال تلك الفترة، رغم ارتفاع حجـــم المساعدات الغذائية المقدمة بنسبة تفوق 245% خلال العام 2007 مقارنة مع 2003.

5-2 مضامين للسياسات الاقتصادية

من الصعب إغفال دور المساعدات الغذائية في تخفيف حدة الفقر ودورها في تحسين الأمن الغذائي، خاصة عندما تتفاقم المشاكل السياسية والأمنية مع الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي تتفاقم معه المشاكل الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ولكن نتائج هذه الدراسة تشير إلى ضعف تأثير المساعدات الغذائية في التخفيف من حدة كل من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. وبناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة، تم وضع مجموعة من المضامين لسياسات يمكن إتباعها لتحسين واقع الأمن الغذائي سواء من خلال تغيير نمط المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية أو من خلال التأثير ببعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة:

- إذا كان لا بد من الاعتماد على المساعدات الغذائية، فإن المساعدات الغذائية ذات التوجه التنموي (الغذاء مقابل التعلم والغذاء مقابل التدريب)، تساعد في تحسين الواقع المعيشي للفئات المستهدفة على المدى الطويل أكثر من المساعدات الغذائية المجانية.
- تحسين معايير الوصول إلى الطبقات المستهدفة بالمساعدات الغذائية، حيث أن خطأ الاستبعاد وهو عدم الوصول إلى أسر محتاجة يعني عدم تحسن الوضع الغذائي العام في الأراضي الفلسطينية. أما خطأ الإدراج وهو استهداف أسر غير محتاجة، فيمكن أن يخلق طلباً على الأنواع الأخرى من المواد الغذائية، خلاف تلك المقدمة كمساعدات، مما يرفع من مستوى أسعار المواد الغذائية.
- تحفيز الناتج المحلي الإجمالي ونموه الحقيقي، حيث كما تبين من نتائج الدراسة أنه يترك أثراً إيجابياً واضحاً على معدلات البطالة، وذلك بدلاً من الاعتماد فقط على توزيع المساعدات الغذائية المجانية. لا شك أن زيادة التشغيل عن طريق مزيد من

الاستثمارات، وبالتالي ضخ مزيد من الدخول للأفراد، ستقلل من مستوى الفقر وتزيد من القدرة الاقتصادية للوصول إلى الغذاء.

- يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في تخفيف حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، لذلك يجب التركيز على هذا القطاع الذي يلعب دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي هذا المقام، يمكن تشجيع المانحين على شراء المنتجات الزراعية المحلية ليتم تقديمها كمساعدات (زيت الزيتون مثلاً). ويمكن أيضاً شراء بعض المواد الغذائية من المصنعين المحليين كشراء دقيق القمح من المطاحن الفلسطينية. وكما يمكن شراء منتجات غذائية أخرى عن طريق المستورد الفلسطيني، كما في حالة الأرز والسكر والمواد والحبوب الجافة الأخرى.
- السعي نحو تطوير وتطبيق الإستراتيجية الوطنية التي تشمل تحفيز توفر الغذاء محلياً أو تحسين القدرة الفيزيائية والاقتصادية للوصول إليه. ففي الوقت الذي تم فيه إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وإقرارها، وهو ما يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أمن غذائي يعول عليه، إلا أن وضع آليات لتنفيذ الإستراتيجية لم يتم بعد، وهو ما يعد تحدياً وخطوة هامة لا بد من اتخاذها في أقرب وقت ممكن (أبو علي وآخرون، 2006).
- توسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالمساعدات (غذائية وغير غذائية) الموجودة لدى وزارة التخطيط والعمل على تحديثها بشكل مستمر، بحيث تشمل بيانات على مستوى المساعدات النقدية التي تتلقها الفئات المستهدفة مباشرة. إذ واجه فريق البحث صعوبات في الحصول على مثل هذه البيانات. إن توفر مثل هذه البيانات سيجعل مهمة دراسة أثر المساعدات الغذائية و/أو النقدية أكثر وضوحاً، مما يسهل الوصول إلى سياسات قابلة للتطبيق.

المراجـــــع

أبو علي، أ. وآخرون. (2006). المرشد في الأمن الغذائي، مركـــز العمـــل التنمـــوي (معـــا) ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ،2009 إحصاءات، الإحصاءات الاقتصادية، التجـــارة الخارجية، الإحصاءات التراكمية
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3566&lang=ar-JO

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2006)، إحصاءات التجارة الخارجية، السلع والخدمات 2004، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2007)، الفقر في الأراضي الفلـــسطينية 2006، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2008أ)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، رقـــم 9، كانون أول 2008، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2008ب)، مسح القوى العاملـــة، 1999-2007، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2008ج)، المؤتمر الصحفي للإعلان عن معالم الفقـــر ومستويات المعيشة لعام (2007)، المقر الرئيسي للجهاز، البيرة، 2008/6/26

ربضي، س. ومطرية ع. (2009). "المساعدات العينية مقابل النقدية: دراسة إحـــصائية علـــى عينة من العائلات الفلسطينية"، ماس، رام الله، فلسطين.

شعبان، رضوان؛ البطمة، سامية، (1995)."أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة". معهـــد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

فرسخ، ليلى، (1998). "العمل الفلسطيني فـــي إســـرائيل: 1967-1997"، معهـــد أبحـــاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ماس (2009أ). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. العدد 15. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية. رام الله-فلسطين.

ماس (2009ب). نشرة الأمن الغذائي، العدد 1، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله-فلسطين.

ماس (2009ج). نشرة الأمن الغذائي، العدد 2، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. رام الله–فلسطين.

المالكي وآخرون، (2007)، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المخلافي، محمد (2008). الإنتاج الغذائي بين التبعية والاكتفاء الذاتي. http://www.algomhoriah.net/articles.php?id=7925

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008)، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام" 2007، جمهورية السودان، الخرطوم

وزارة التخطيط، السلطة الوطنية الفلسطينية (2005)، ، الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين، آب، 2005

Abdulai, A., Barrett, C., and Hoddinott, J. (2005). *"Does Food Aid Really Have Disincentive Effects? New Evidence from Sub-Saharan Africa"*. World Development 33. p. 1689-1704.

Ahmed, A., Zohir, S., Kumar, S. and Chowdhury, O. (1995). *"Bangladesh's food-for-work program and alternatives to improve food security"*. In Awokuse, T. (2006). *Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey*. ESA Working Paper No. 06-11.

Awokuse, T. (2006). "*Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey"*. ESA Working Paper No. 06-11.

Barrett, C. and Maxwell, D. (2005). *Food Aid after Fifty Years*. London: Routledge

Barrett, C.B. (2002). "*Food Aid and Commercial International Food Trade*." Background paper prepared for the Trade and Markets Division, Organisation for Economic Co-operation and Development.

Beaton, G. and Ghassemi, H. (1982). "Supplementary Feeding Programs for Young Children in Developing Countries" *American Journal of Clinical Nutrition* Vol. 35. p. 864-916.

Bezuneh, M. and Beaton, B. (1997). "Food Aid Impacts on Safety Nets: Theory and Evidence: A Conceptual Perspective on Safety Nets". *American Journal of Agricultural Economics.* Vol. 79. p. 672-677.

Burnside, C. and Dollar, D. (2000). *Aid, Policies and Growth.* American Economic Review. p. 847-868

CFSVA, (2003), (2007). Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis, WFP, DFID, FAO, and EU

Clay, E. J., Pillai, N. and Benson, C. (1998). *"Food aid and Food Security in the 1990s: Performance and Effectiveness."* Working paper, 113, Overseas Development Institute, London.

Clay, J., Dhiri, S, and Benson, C. (1996). *Joint Evaluation of European Union Programme Food Aid: Synthesis Report*. London: Overseas Development Institute

Dev, S. (1995). *"India's (Maharashtra) Employment Guarantee Scheme: Lessons from Long Experience"* . In Awokuse, T. (2006). *Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey.* ESA Working Paper No. 06-11.

FAO, (1996), Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action, World Food Summit 13-17 November 1996, Rome

FAO, (2001), Undernourishment and Economic Growth: the Efficiency Cost of Hunger, Economic and Social Department, Paper 147

FAO, (2003), Trade Reforms and Food Security, Economic and Social Development Department, 2004, Rome

FAO, (2004a), Food Security Assessment, West Bank and Gaza, in Collaboration with World Food Program (WFP), July 2004

FAO, (2004b), Food and Agricultural Organization, Statistical Yearbook, 2004, Rome

FAO, WFP, and UNRWA, (2008). Joint Rapid Food Security Survey in the Occupied Palestinian Territory. May, www.un.org/unrwa/publications/.../RapidAssesmentReport_May08.pdf

Gelan, A. (2006). *"Cash or Food Aid? A General Equilibrium Analysis for Ethiopia"*. Development Policy Review, 24 (5): 601-624.

Griliches, Z. (1985). *"The Use and Abuse of Econometrics: Data and Economertrics – The Uneasy Alliance"*. The American Economic Review, 75 (2): 196-200. www.jstore.org/stable/1805595

Hoddinot, J. (2003). *"Examining the Incentive Effects of Food Aid on Household Behavior in Rural Ethiopia"*. International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Holt, J. (1983). "*Ethiopia, Food For Work or Food For Relief*". Food Policy, Butterworth & Co (Publishers) Ltd.

IFPRI and WFP (2003). *"Nutrition and Food Aid-Different Modalities, Different Impacts: Lessons from Ethiopia"*. International Food Policy Research Institute and World Food Program.

Isenman, P. and Singer, H. (1977). "Food aid: disincentive effects and their policy implications". *Economic Development and Cultural Change*. Vol. 25. p. 205-237.

Israeli Central Bureau of Statistics (ICBS). Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem

Kanafani N., Al-Botmeh S., (2008). 'The Political Economy of Food Aid to Palestine", The Economics of Peace and Security Journal, Vol. 3, No. 2.

Koutsoyiannis, A., (1977), Theory of Econometrics, Second Edition, MAMILLAN, London

Lavy, V. (1990). *"Does Food Aid Depress Food Production? The Disincentive Dilemma in the African Context."* World Bank Working Paper No. 1406, Washington, DC.

Levinsohn, J. and McMillan, M. (2005). *"Does Food Aid Harm the Poor? Households Evidence from Ethiopia"*. Working Paper 11048. National Bureau of Economic Research.

Mann, J. (1967). "The Impact of PL 480 Imports on Prices and Domestic Supply of Cereals in India". *Journal of Farm Economics* 49. p. 131-146.

Maxwell, S. (1991). *"The Disincentive Effect of Food Aid: A Pragmatic Approach*. In Awokuse, T. (2006). *Assessing the Impact of Food Aid on Recipient Countries: A Survey*. ESA Working Paper No. 06-11.

McClelland, D.G. (1998). *"Food aid and Sustainable Development – Forty Years of Experience."* Washington, D.C.: Center for Development Information and Evaluation, USAID.

Missaglia, M. and Boer, P. (2004). "Food-For-Work versus Cash-For-Work: Emergency Assistance in Palestine". *Economic Systems Research*, Vol. 16, No. 4, December.

Nicholson, Walter & Snyder, Christopher, "Theory and Application of Intermediate Microeconomics", Tenth Edition, Thomson South-Western, 2007.

Osakwe, P. (1998). *"Food Aid, Food Security and Aggregate Welfare in a Small Open Economy: Theory and Evidence"*. Working Paper 98-1. Bank of Canada.

Public Law 480, (1954). The History of America's Food Aid. http://www.usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/ffp/50th/history.html [accessed 26/07/2009].

Schultz, T. W. (1960). "Value of U.S. Farm Surpluses to Underdeveloped Countries". *Journal of Farm Economics*. Vol. 42. p. 1019-30.

Von Braun, J., and Huddleston, B. 1988. *"Implications of Food Aid for Price Policy in Recipient Countries*." Agricultural Price Policy for Developing Countries. J.W. Mellor and R. Ahmed, eds. Baltimore: John Hopkins University Press.

WFP (2007). Protracted Relief and Recovery Operations – Occupied Palestinian Territory. WFP/EB.A/2007/9-B/1. World Food Program.

WFP, (2008). Food Security and Market Monitoring Report. No. 19. occupied Palestinian territory. http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp183627.pdf. [accessed 28/06/2009]. World Food Program.

World Bank, (2009). World Development Indicators, Database. Http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135. [Accessed 5/8/2009].

الملحـــــق الإحصائـــــــي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 1: حجم المساعدات الغذائية والقيم الاسمية لبعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007) 83

جدول 2: حجم المساعدات الغذائية ونسب بعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007) 84

جدول 3: حجم المساعدات الغذائية والقيم الحقيقية لبعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007) 85

جدول 1: حجم المساعدات الغذائية والقيم الاسمية لبعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007)

السنة	حجم المساعدات الغذائية (طن)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الاستهلاك الوسيط (مليون دولار)	الإنتاج الزراعي (مليون دولار)	قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي الاسمية (مليون دولار)
1988	28,561.9	1,827.5	1,406.9	661.7	175.7
1989	13,780.1	1,736.0	1,487.0	489.4	174.7
1990	22,414.8	2,179.6	1,567.0	632.1	185.1
1991	53,408.6	2,647.5	1,647.1	489.2	186.7
1992	16,809.0	2,518.6	1,727.1	624.7	194.9
1993	21,213.4	2,740.5	1,807.2	497.3	187.9
1994	39,349.0	2,828.4	1,887.2	573.0	195.9
1995	37,645.2	3,220.2	2,220.8	645.3	257.3
1996	10,264.5	3,365.5	2,278.2	727.4	283.6
1997	12,852.7	3,701.6	2,555.0	712.1	282.8
1998	35,676.2	3,944.3	2,853.3	812.3	335.9
1999	38,429.9	4,178.5	2,967.0	729.3	274.4
2000	51,448.4	4,194.7	3,434.3	736.4	318.8
2001	164,612.8	3,897.2	3,023.8	666.0	326.8
2002	68,077.1	3,432.6	2,658.4	606.4	356.7
2003	53,520.1	3,840.9	2,717.5	666.3	415.3
2004	152,535.0	4,198.4	3,064.1	619.5	322.8
2005	63,993.1	4,634.4	3,406.6	720.8	467.4
2006	117,538.9	4,619.1	3,335.3	718.0	450.5
2007	184,973.0	4,672.3	3,577.7	745.0	452.2

Data on Food Aid: WFP, World Food Program, International Food Aid Information System (INTERFAIS), www.wfp.org/fais/

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il

Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

جدول 2: حجم المساعدات الغذائية ونسب بعض المؤشرات الاقتصادية

(الأراضي الفلسطينية: 1988-2007)

السنة	حجم المساعدات الغذائية (طن)	معدل البطالة (%)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (%)	الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية (%)	نسبة العاملين في القطاع الزراعي (%)	نسبة الفقر على أساس الاستهلاك (%)	معدل التضخم (%)
1988	28,561.9	2.7	45.93	43.94	22.1	--	
1989	13,780.1	4.4	52.90	52.17	19.7	--	15.2
1990	22,414.8	3.6	60.88	57.32	20.7	--	15.1
1991	53,408.6	10.3	66.36	60.22	20.9	--	9.0
1992	16,809.0	4.7	75.67	68.31	19.7	--	14.0
1993	21,213.4	7.9	80.37	75.12	19.4	--	6.2
1994	39,349.0	7.8	81.66	82.19	20.4	--	1.6
1995	37,645.2	18.2	89.87	89.84	12.7	14.0	10.0
1996	10,264.5	23.8	100.00	100.00	14.2	24.0	11.3
1997	12,852.7	20.3	107.62	106.17	*13.1*	23.0	7.6
1998	35,676.2	14.4	113.63	113.91	12.1	20.3	5.6
1999	38,429.9	11.8	119.93	119.28	12.6	20.0	5.5
2000	51,448.4	14.1	123.28	121.22	13.7	31.0	2.8
2001	164,612.8	25.2	124.79	120.65	11.7	46.0	1.2
2002	68,077.1	31.3	131.92	123.78	*14.9*	59.0	5.7
2003	53,520.1	25.6	137.73	129.51	15.7	35.5	4.4
2004	152,535.0	26.8	141.86	132.30	15.9	25.6	3.0
2005	63,993.1	23.5	146.79	137.29	14.6	29.5	3.5
2006	117,538.9	23.6	152.31	143.95	16.1	30.8	3.8
2007	184,973.0	21.5	156.41	150.79	15.6	30.3	2.7

-- عدم توفر بيانات

Data on Food Aid: WFP, World Food Program, International Food Aid Information System (INTERFAIS), www.wfp.org/fais/

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il

Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps

جدول 3: حجم المساعدات الغذائية والقيم الحقيقية لبعض المؤشرات الاقتصادية (الأراضي الفلسطينية: 1988-2007)

السنة	حجم المساعدات الغذائية (طن)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الاستهلاك الوسيط (مليون دولار)	الإنتاج الزراعي (مليون دولار)	قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي (مليون دولار)
1988	28,561.9	3,978.7	3,063.1	1505.8	382.5
1989	13,780.1	3,281.8	2,811.0	938.1	330.3
1990	22,414.8	3,580.4	2,574.1	1102.7	304.0
1991	53,408.6	3,989.6	2,482.0	812.3	281.4
1992	16,809.0	3,328.4	2,282.4	914.5	257.5
1993	21,213.4	3,410.0	2,248.6	661.9	233.7
1994	39,349.0	3,463.5	2,310.9	697.2	239.9
1995	37,645.2	3,583.4	2,471.2	718.3	286.3
1996	10,264.5	3,365.5	2,278.2	727.4	283.6
1997	12,852.7	3,439.5	2,374.1	670.7	262.8
1998	35,676.2	3,471.2	2,511.0	713.1	295.6
1999	38,429.9	3,484.1	2,473.9	611.4	228.8
2000	51,448.4	3,402.6	2,785.8	607.5	258.6
2001	164,612.8	3,123.0	2,423.1	552.0	261.9
2002	68,077.1	2,602.0	2,015.2	489.9	270.4
2003	53,520.1	2,788.7	1,973.1	514.5	301.5
2004	152,535.0	2,959.5	2,159.9	468.3	227.5
2005	63,993.1	3,157.2	2,320.7	525.0	318.4
2006	117,538.9	3,032.7	2,189.8	498.8	295.8
2007	184,973.0	2,987.2	2,287.4	494.1	289.1

Data on Food Aid: WFP, World Food Program, International Food Aid Information System (INTERFAIS), www.wfp.org/fais/

Data for (1988-1993): Central Bureau of Statistics, Various Issues, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, and www.cbs.gov.il

Data for (1994-2007): Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Abstract of Palestine, Various Issues, and www.pcbs.gov.ps